قرار وزاري رقم (82) لسنة 2017م
بشأن إعلان تعديل النظام الأساسي لشركة القدرة القابضة
- شركة مساهمة خاصة -
وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015م في شأن الشركات التجارية

وزير الاقتصاد ...

- بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1975م في شأن السجل التجاري.
- وعلى القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015م في شأن الشركات التجارية.
- وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية لشركة القدرة القابضة (ش.م.خ) في 2016/4/27م والذي تقرر فيه الموافقة على تعديل النظام الأساسي للشركة وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015م في شأن الشركات التجارية.
- واستناداً للطلب المقدم من شركة القدرة القابضة (ش.م.خ) بتعديل النظام الأساسي وفقاً للمرفق بهذا القرار والذي تم الموافقة عليه بموجب قرار الجمعية العمومية المذكور أعلاه.
- وبناءاً على ما عرضه وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية.

قرر :

مادة (1)

يُعدل النظام الأساسي لشركة القدرة القابضة - شركة مساهمة خاصة - وفقاً للنظام الأساسي للمرفق بهذا القرار.

مادة (2)

يُنشر هذا القرار مع النظام الأساسي المعدل في الجريدة الرسمية ويُعمل به من تاريخ صدوره.

المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد

صدر بتاريخ : 2017/02/07م

ARTICLES OF ASSOCIATION
OF
Al Qudra Holding PSC
(PRIVATE JOINT STOCK COMPANY)

النظام الأساسي
لشركة
القدرة القابضة
(شركة مساهمة خاصة)

Preamble

The Company was established as a private joint stock company pursuant to the Memorandum and Articles of Association notarized in Abu Dhabi on 15/5/2015 under number 6082/2005, and pursuant to the Ministerial Resolution No. (188) of 2005 announcing the incorporation of the Company. The Articles of Association have been amended pursuant to a resolution of the Extraordinary General Assembly dated 25 April 2006 and pursuant to Ministerial Decision no. (267) of 2006 dated 5/6/2006, announcing the amendment to the Articles of Association (the Articles of Association and its Amendments are hereinafter referred to as the **"First AoA"**).

تمهيد

تم تأسيس الشركة كشركة مساهمة خاصة بموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي الذي تم توثيقه لدى كاتب عدل أبوظبي بتاريخ ٢٠٠٥/٠٥/١٥ تحت رقم (٢٠٠٥/٦٠٨٢) وبموجب القرار الوزاري رقم (١٨٨) لسنة ٢٠٠٥ في شأن إعلان تأسيس الشركة وتمّ تعديل النظام الأساسي بموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ٢٥ إبريل ٢٠٠٦ وبموجب القرار الوزاري رقم (٢٦٧) لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٠٦/٠٥ في شأن إعلان تعديل النظام الأساسي (يشار إلى النظام الأساسي وتعديله بـ "النظام الأساسي الأول").

a) Whereas the Shareholders wish to amend the First AoA to align its provisions with Federal Law no. (2) of 2015 on Commercial Companies;

(أ) وحيث يرغب المساهمون في تعديل النظام الأساسي الأول لتوفيق نصوصه مع القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية.

b) Therefore, the Shareholders decided to cancel the First AoA and replace it with these Articles of Association pursuant to the special resolution issued by the General Assembly held on April 20, 2016.

(ب) لذا قرر المساهمون إلغاء النظام الأساسي الأول بحيث يستبدل به ويحل محله هذا النظام الأساسي وذلك بموجب القرار الخاص الصادر في الجمعية العمومية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠١٦.

PART I
Incorporation of the Company
Article (1)

الباب الأول
في تأسيس الشركة
المادّة (١)

1.1 In these Articles of Association, the following terms shall have the meaning set opposite thereto below unless the context dictates otherwise:

١-١ في هذا النظام الأساسي تكون للمصطلحات الواردة أدناه المعاني المحدّدة قرين كلّ منها ما لم يدل السياق على خلاف ذلك:

"Allied Company" means a company that is engaged by virtue of a cooperation and coordination agreement with the Company;

"الشركة الحليفة" تعني شركة مرتبطة بعقد تعاون وتنسيق مع الشركة؛

"Articles" means these Articles of Association as may be amended from time to time;

"النظام" يعني هذا النظام الأساسي حسبما قد يتمّ تعديله من وقت لآخر؛

"Board Member/Member" means any of the members of the Board of the Company, including Chairman, Vice Chairman and Managing Director of the Company";

"عضو مجلس الإدارة" يعني أي من أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب؛

"Board" means the Board of Directors of the Company consisting of the members elected pursuant to these Articles;

"مجلس الإدارة" يعني مجلس إدارة الشركة المكون من اعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وفقاً لأحكام هذا النظام؛

"Commercial Register" means the Commercial Register of Companies maintained by the Competent Authority;

"السجل التجاري" يعني السجل التجاري للشركات المحفوظ لدى السلطة المختصة؛

"Companies Law" means the U.A.E. Federal Law No. 2 of 2015 concerning Commercial Companies, as amended, substituted or wholly re-enacted by subsequent laws;

"قانون الشركات التجارية" يعني القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربيّة المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجاريّة وحسبما يتم تعديله أو استكماله أو إحلاله أو إعادة سنّهِ بشكل كامل بواسطة قوانين لاحقة؛

"Company" means Al Qudra Holding PSC– the private joint stock company regulated by these Articles;

"الشـــركة" تعنـــي شـــركة القـــدرة القابضـــة – شـــركة مســـاهمة خاصـــة التي ينظمها هذا النظام؛

"Competent Authority" means the Department of Economic Development or any other authority in charge of commercial companies regulation in the Emirate of Abu Dhabi;

"الســـلطة المختصـــة" تعنـــي دائـــرة التنميـــة الاقتصـــادية أو أيـــة جهـــة أخـــرى تخـــتص بتنظـــيم شـــؤون الشـــركات التجاريـــة فـــي إمـــارة أبوظبي؛

"Concerned Parties" means the Chairman, members of the Board and members of the Executive Management of the Company, the companies in which any of such parties owns a controlling stake, the Parent Company, Subsidiary or Sister or Allied Companies, the relatives up to the first degree of the Chairman, members of the Board and members of the Executive Management of the Company, the natural or corporate person who was during the previous year a shareholder holding (10%) or more of the shares of the Company or a Board Member or the Board of its Parent Company or Affiliated Companies; the person who has control over the Company;

"الأطـــراف ذات العلاقـــة" يعنـــي رئـــيس وأعضـــاء مجلـــس الادارة وأعضـــاء الادارة التنفيذيـــة العليـــا بالشـــركة، والشـــركات التـــي يملـــك فيهـــا أي مـــن هـــؤلاء حصـــة مســـيطرة، والشـــركات الأم أو التابعـــة أو الشـــقيقة أو الحليفـــة للشـــركة، أقـــارب رئـــيس أو عضـــو مجلـــس الادارة أو الادارة التنفيذيـــة العليـــا حتـــى الدرجـــة الأولـــى، الشـــخص الطبيعـــي أو الاعتبـــاري الـــذي كـــان خـــلال الســـنة الســـابقة علـــى التعامـــل مســـاهماً بنســـبة (١٠%) فـــأكثر بالشـــركة أو عضـــواً فـــي مجلـــس إدارتهـــا أو شـــركتها الأم أو شـــركاتها التابعـــة، الشـــخص الـــذي لـــه ســـيطرة علـــى الشركة؛

"Conflict of Interest" means a situation in which the required partiality in taking a decision is affected due to a personal, material or moral interest, where the interests of the Concerned Parties interfere or seem to interfere with the interests of the Company as a whole, or taking advantage of the professional or official position in any way with a view to achieving a personal benefit;

"تعـــارض المصـــالح" تعنـــي الحالـــة التـــي يتـــأثر فيهـــا الحيـــاد الـــلازم لاتخـــاذ القـــرار بســـبب مصـــلحة شخصـــية أو ماديـــة أو معنويـــة حيـــث تتـــداخل أو تبـــدو أنهـــا تتـــداخل مصـــالح الأطـــراف ذات العلاقـــة مـــع مصـــالح الشـــركة ككـــل أو عنـــد اســـتغلال الصـــفة المهنيـــة أو الرســـمية بطريقـــة مـــا لتحقيـــق منـــافع شخصية؛

"السيطرة" تعني القدرة على التأثير أو التحكم – بشكل مباشر أو غير مباشر – في تعيين أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة أو القرارات الصادرة منه أو من الجمعية العمومية للشركة، وذلك من خلال ملكية نسبة من الأسهم أو باتفاق أو ترتيب آخر يؤدي إلى ذات التأثير؛

"Control" means the power to influence or control – directly or indirectly – the appointment of the majority of the members of the Board of the Company or the decisions issued by the Board or by the general assembly of the Company through the ownership of a percentage of shares or through an agreement or arrangement leading to the same effect;

"حوكمة الشركة" تعني مجموعة الضوابط والمعايير والاجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والادارة التنفيذية العليا للشركة وتأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؛

"Corporate Governance" means the set of rules, standards and procedures issued from time to time by the Ministry that aim at achieving corporate discipline in the Executive Management of the Company in accordance with international standards and approaches through determination of responsibilities and duties of members of the Board and the Executive Management of the Company, taking into consideration the protection of Shareholders' equity and Stakeholders' interest;

"التصويت التراكمي" يعني أن يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها في الشركة، بحيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين على أن لا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمرشحين الذين اختارهم عدد الأصوات التي بحوزته بأي حال من الأحوال؛

"Cumulative Voting" means that each Shareholder shall have a number of votes that is equal to the number of Shares he/she/it holds in the Company, to be applied towards voting for only one nominee to the membership of the Board or distributed among selected nominees; provided, however, that in all cases the number of votes given to the selected nominees should not exceed the number of held votes;

"**Executive Management**" means the executive management of the Company, including the General Manager, Executive Manager, Chief Executive Officer, or Managing Director authorized by the Board members to manage the Company;

"**الإدارة التنفيذية**" تعني الادارة التنفيذية للشركة وتشمل المدير العام/ المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي، أو العضو المنتدب المخول من قبل أعضاء مجلس الإدارة بإدارة الشركة؛

"**First-degree Relatives**" means the father, mother, children, husband, father-in-law, mother-in-law and husband's children;

"**أقارب الدرجة الأولى**: الأب والأم والأبناء والزوج وأبو الزوج وأم الزوج وأبناء الزوج؛

"**General Assembly**" means a meeting of the Shareholders of the Company duly convened and held in accordance with the Companies Law and these Articles;

"**الجمعيّة العموميّة**" تعني اجتماع المساهمين في الشركة الذي تتمّ الدعوة إليه ويعقد أصولاً بموجب قانون الشركات التجارية وهذا النظام؛

"**Independent Board Member**" means a Board Member who was not, nor his/her spouse, or any of his/her first-degree relatives, a member of the Company's Executive Management during the last two years, and none of them had a relationship that has resulted in financial dealings with the Company, the Parent Company, or any of its Subsidiary, Sister or Allied Companies during the last two years, whenever such dealings exceed in total 5% of the Company's paid up capital or the sum of Five Million Dirhams or its equivalent in a foreign currency, whichever is less;

"**عضو مجلس إدارة مستقل**" يعني عضو مجلس الإدارة الذي لم يكن هو أو زوجه أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى من أعضاء الإدارة التنفيذية في الشركة خلال العامين الأخيرين، ولم يكن لأي منهم علاقة نتج عنها تعاملات مالية مع الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة لها خلال العامين الأخيرين إذا تجاوزت هذه التعاملات في مجموعها نسبة (٥%) من رأس مال الشركة المدفوع أو مبلغ خمسة ملايين درهماً أو ما يعادلها من عملة أجنبية أيهما أقل؛

However, a Board Member is not deemed independent anymore in any of the following events:

وتنتفي صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة على وجه الخصوص في الحالات التالية:

(a) If the Board Member was employed by any of the Concerned Parties in the last two years;

(أ) أن يكون موظفا لدى أحد الأطراف المتصلة بالشركة في خلال العامين الأخيرين؛

(b) If the Board Member is directly connected to a company carrying out consultancy activity or providing advice to the Company or any of the Concerned Parties.

(ب) إذا كان مرتبطا مباشرة بشركة تقوم، بأعمال استشارية أو تقديم استشارات للشركة أو أي من الأطراف المرتبطة بها؛

(c) If the Board Member has a personal service contract with the Company, any of the Concerned Parties or employed as part of the Executive Management of the Company;

(ج) إذا كان لديه أية عقود خدمات شخصية مع الشركة أو أي من الأطراف المرتبطة بها أو موظف بالإدارة التنفيذية بها؛

(d) If the Board Member is directly connected to a non-profit organization receiving substantial funding from the Company or any of the Concerned Parties;

(د) إذا كان مرتبطا مباشرة بإحدى المنظمات التي لا تهدف إلى الربح والتي تتلقى قدراً كبيراً من التمويل من الشركة أو أحد الأطراف المرتبطة بها؛

(e) If the Board Member was during the last two years connected to, an employee of an external or previous auditor to the Company or a party connected thereto;

(هـ) إذا كان في خلال العامين الأخيرين، مرتبطاً مع، أو موظفاً لدى، أي من مدققي الحسابات الخارجيين أو السابقين للشركة أو مع أي من الأطراف المرتبطة بها؛

(f) If the equity of the Board Member, his minor children or both reaches 10% or more in the capital of the Company.

(و) إذا بلغت ملكيته هو أو أبناؤه القصّر أو كليهما في رأس مال الشركة نسبة (١٠%) فأكثر.

"**Ministry**" means the Ministry of Economy;

"الوزارة" تعني وزارة الاقتصاد؛

"**Parent Company**" means a company holding more than 50% of the Shares of the Company;

"الشركة الأم" تعني شركة تملك نسبة تزيد على (٥٠%) من أسهم الشركة؛

"**Registrar**" means the entity licensed by the Securities & Commodities Authority to organize the Share Register of Private Joint Stock Companies;

"**أمانة سجل الأسهم**" الجهة المرخص لها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع بتنظيم سجل أسهم الشركات المساهمة الخاصة؛

"**Share Register**" means the register indicating the title of the Shareholders to the Company's Shares and the rights pertaining thereto;

"**سجل الأسهم**" السجل الذي يبين ملكيات المساهمين في أسهم الشركة والحقوق الواردة عليها؛

"**Shareholder(s)**" means the holder or holders for the time being of one or more Shares in the capital of the Company in accordance with the terms of these Articles;

"**المساهم/المساهمون**" يعني المالك أو المالكين في حينه لواحد أو أكثر من الأسهم في رأس مال الشركة وفقاً لأحكام هذا النظام؛

"**Shares**" means the shares in the capital of the Company duly issued and held by the Shareholders or any of them;

"**الأسهم**" يعني الأسهم في رأس مال الشركة المصدرة والمملوكة من قبل المساهمين أو أيّ منهم؛

"**Sister Company**" means a company that is affiliate to the same group to which the Company is an affiliate;

"**الشركة الشقيقة**" تعني شركة تتبع نفس المجموعة التي تتبعها الشركة؛

"**Special Resolution**" means such resolution issued by the majority of the votes of Shareholders that own no less than three quarters of the Shares represented in the meeting of the General Assembly of the Company;

"**القرار الخاص**" يعني القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة؛

"**Stakeholders**" means any person having interest in the Company, such as the Shareholders, staff, creditors, customers, suppliers and potential investors;

"**أصحاب المصالح**" كل شخص له مصلحة مع الشركة مثل المساهمين، والعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، والمستثمرين المحتملين؛

"Subsidiary Company" means a company in which at least 50% of the capital is held by the Company;

"الشركة التابعة" تعني شركة مملوكة بما لا يقل عن نصف رأس مالها للشركة؛

"U.A.E" means United Arab Emirates;

"الدولة" تعني الإمارات العربية المتحدة؛

"U.A.E. Nationals" means any of the following:

"مواطنو الإمارات العربيّة المتحدة" يعني أيّ مما يلي:

(i) an individual who is a citizen of the United Arab Emirates (holding a national identity card issued by the Government of the United Arab Emirates);

(١) أيّ فرد يُعتبر من مواطني الإمارات العربيّة المتحدة (ممن يحمل بطاقة هوية وطنيّة صادرة عن حكومة الإمارات العربيّة المتحدة)؛

(ii) the Government of the United Arab Emirates or any Emirate of the United Arab Emirates or any subdivision thereof and any department, ministry, instrumentality or other body of any such Government; and

(٢) حكومة الإمارات العربيّة المتحدة أو أيّ إمارة من الإمارات العربيّة المتحدة وأيّ من فروعها وأيّ دائرة أو وزارة أو وكالة أو أيّ جهاز آخر يتبع أيّ من تلك الحكومات؛ و

(iii) a Company incorporated in the United Arab Emirates wherein all of the partners or shareholders are themselves nationals of the United Arab Emirates according to this definition.

(٣) أيّة شركة تؤسس في الإمارات العربيّة المتحدة ويكون جميع الشركاء فيها أو مساهميها هم أنفسهم من مواطني الإمارات العربيّة المتحدة وفقاً لهذا التعريف.

Article (2)

المادّة (٢)

The name of the Company is **"Al Qudra Holding, a private joint stock company** (hereinafter referred to as the **"Company"**). The Company may use the acronym **"Al Qudra"** as a trade name in all its administrative and commercial documents, transactions and communications.

اسم الشركة هو **"القدرة القابضة – شركة مساهمة خاصة"**. (ويقابله بالإنجليزية **"Al Qudra Holding"**). ويُشار إليها فيما بعد بلفظ (**"الشركة"**)، ويجوز للشركة أن تستعمل لفظ " القدرة " (ويقابله بالإنجليزية **"Al Qudra"**) كاسم تجاري لها لاستعماله في جميع مستنداتها ومعاملاتها واتصالاتها الإداريّة والتجاريّة.

Article (3)

The head office and registered address of the Company is in the City of Abu Dhabi, Emirate of Abu Dhabi. The Board may establish branches, offices or agencies in the United Arab Emirates or abroad after obtaining the approval of the competent government authorities.

المادّة (٣)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة أبوظبي بإمارة أبوظبي ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشيء لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها بعد الحصول على موافقة الجهات الحكوميّة المختصّة.

Article (4)

The term of this Company is (100) one hundred calendar years effective from date of issuance of the Minister of Economy's decision announcing its incorporation, and shall be renewed thereafter for similar successive terms unless a Special Resolution is adopted by the General Assembly reducing the term or liquidating the Company.

المادّة (٤)

مدة هذه الشركة هي (١٠٠) مائة سنة ميلادية بدأت من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد بإعلان تأسيس الشركة. وتجدد بعد ذلك تلقائياً لمدد متعاقبة مماثلة ما لم يصدر قرار خاص من الجمعيّة العموميّة بتقصير مدّة الشركة أو بإنهائها.

Article (5)

المادّة (٥)

5.1 The principal objects for which the Company was established are to carry out the following activities within the United Arab Emirates or abroad:

١-٥ تكون الأغراض الرئيسة التي تأسست الشركة من أجلها ممارسة النشاطات التالية سواءً في دولة الإمارات العربيّة المتحدة أو خارجها:

a) unilaterally or in partnership with third parties incorporate companies or establish other entities where the Company believes that the incorporation, establishment of, or participation in, such companies or entities realizes, facilitates or expands the Company's business or objects; to acquire, merge or own any entity or project if such acquisition, merger, or ownership

(أ) القيام منفردة أو بالاشتراك مع الغير بتأسيس وإنشاء أيّة شركات أو كيانات تـرى الشركة أن تأسيسها أو ملكيتها أو المشاركة فيها يحقق أو يسهل أو يوسع نشاط الشركة وأغراضها، والقيام بشراء وضم ودمج وامتلاك أيّ كيان أو مشروع إذا كان من شأن ذلك تحقيق أو تسهيل أو توسيع

أعمال الشركة، وكذلك للشركة أن تضم لها شركات أو كيانات أخرى ذات صلة بنشاطها؛

realizes, facilitates, or expands the Company's business; the Company may merge companies or entities which have related activities;

(ب) المساهمة أو الاستثمار أو المشاركة في أيّة شركات أو هيئات أو مشاريع أو أيّ كيان آخر داخل أو خارج الدولة وتملك الأسهم والحصص فيما تكر عن طريق الشراء أو غيره؛

b) participate, invest or partner in any companies, entities, or projects inside or outside UAE and acquire shares therein by way of purchase or any other form;

(ج) إبرام العقود واتفاقيات اقتراض الأموال والاتفاقيات الماليّة مع المصارف والمؤسسات الماليّة والائتمانية لتمويل نشاط الشركة أو الشركات أو الكيانات التابعة لها وإنشاء وإصدار الضمانات والتأمينات والرهونات على أصولها وأموالها أو على حصصها وأسهمها في الكيانات الأخرى والقيام بضمان وكفالة الغير بعوض أو بدونه؛

c) enter into agreements with banks, financial institutions and credit agencies in relation to the financing of the Company's activities, or the companies or entities affiliated with the Company including the provision of guarantees and granting securities on the Company's assets and funds, including its Shares, in its affiliated companies, and to guarantee the obligations of third parties with or without consideration;

(د) إدارة الشركات والكيانات التابعة لها؛

d) manage the Subsidiary Companies and entities affiliated with the Company;

(هـ) تملك حقوق الامتياز؛

e) own franchise rights;

(و) القيام منفردة أو مع الغير بإنشاء واكتساب وإدارة وتنظيم وتسجيل وترخيص تملك وحماية حقوق الملكيّة الفكرية والصناعيّة ذات الصلة بنشاطها والتصرّف فيها؛

f) unilaterally or in partnership with third parties create, acquire, manage, organize, register or grant licenses for intellectual and industrial property rights related to its business activities and dispose of such rights;

g) undertake any activity, or do any action that may support the Company's financial position, or increase its value or the value of its assets, or support the rights of its Shareholders.

(ز) مزاولة أيّ نشاط أو القيام بأيّ عمل من شأنه أن يعزز المركز المالي للشركة أو يزيد من قيمتها أو قيمة موجوداتها أو يدعم مصالح المساهمين فيها.

5.2 The objects of the Company shall be interpreted in the wider sense and may be amended by a Special Resolution of the General Assembly. The Company may undertake its activities inside or outside UAE as may be decided by the Board.

٢-٥ تفسر أغراض الشركة الواردة في البنود السابقة بأوسع معانيها وللشركة تعديلها بقرار خاص من الجمعيّة العموميّة. تمارس الشركة أغراضها بدولة الإمارات العربيّة المتحدة وخارجها طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة في هذا الشأن.

PART II
Share Capital of the Company

الباب الثاني
في رأس مال الشركة

Article (6)

المادّة (٦)

The Company's capital is fixed at AED (600,000,000) six hundred million, divided into (600,000,000) six hundred million shares with a nominal value of AED. (1) One Dirham each. All Shares are cash Shares and fully paid.

حُدد رأس مال الشركة بمبلغ (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستمائة مليون درهم موزع على (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستمائة مليون سهم بقيمة اسميّة قدرها (١) درهم واحد للسهم الواحد مدفوع بالكامل وجميعها أسهم نقدية.

Article (7)

المادّة (٧)

The value of the subscribed Shares has been paid in full upon the incorporation of the Company.

تمّ الوفاء بكامل قيمة الأسهم المكتتب فيها وذلك عند تأسيس الشركة.

Article (8)

المادّة (٨)

All the Company's Shares are nominal, and the contribution percentage of the UAE nationals may not at any time be less than (51%) fifty one percent of the Company's share capital.

جميع أسهم الشركة اسميّة، ويجب ألا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (٥١%) من رأس المال.

Article (9)

The Shareholders shall only be liable for any obligations or losses incurred by the Company within the limits of the value of their Shares, and their obligations may only be increased pursuant to their unanimous consent.

المادّة (٩)

لا يلتـــزم المســـاهمون بـــأي التزامـــات أو خســـائر علـــى الشـــركة إلا فـــي حـــدود مـــا يملكـــون مـــن أســـهم، ولا يجـــوز زيـــادة التزامـــاتهم إلا بمـــوافقتهم جميعاً.

Article (10)

The ownership of a Share entails the acceptance by the Shareholder of the Company's Articles of Association and the decisions of its General Assemblies, and no Shareholder may claim the recovery of the sum paid as share in the capital.

المادّة (١٠)

يترتـب علـى ملكيـة السـهم قبـول المسـاهم لنظـام الشـركة الأساسـي ولقـرارات جمعياتهـا العموميّـة. ولا يجـوز للمسـاهم أن يطلـب اسـترداد مـا دفعـه للشـركة كحصـة فـي رأس المال.

Article (11)

The Company's Shares are indivisible. Nevertheless, should the title to a Share devolve upon several heirs or become owned by several persons, they are bound to select one of them to represent them towards the Company, and they shall be jointly responsible for the liabilities arising from the ownership of the Share. If they fail to agree on a representative, any of them may resort to the competent court to nominate the same and notify the Company in this respect.

المادّة (١١)

السـهم غيـر قابـل للتجزئـة. ومـع ذلـك إذا آلـت ملكيـة السـهم إلـى عـدة ورثـة أو تملكـه أشـخاص متعـددون وجـب أن يختـاروا مـن بيـنهم مـن ينـوب عـنهم تجـاه الشـركة، ويكـون هـؤلاء الأشـخاص مسـؤولين بالتضـامن عـن الالتزامـات الناشـئة عـن ملكيـة السـهم، وفـي حـال عـدم اتفـاقهم علـى اختيـار مـن ينـوب عـنهم يجـوز لأي مـنهم اللجـوء للمحكمـة المختصـة لتعيينـه ويـتم إخطـار الشـركة بقرار المحكمة بهذا الشأن.

Article (12)

Each Share entitles its owner to a share equivalent to any other Shareholder's share, without any distinction, in the ownership of the Company's assets upon liquidation, in the distributed dividends as indicated herein below, and in the attendance and voting at the General Assemblies.

المادّة (١٢)

كـل سـهم يخـول مالكـه الحـق فـي حصـة معادلـة لحصـة غيـره بـلا تمييـز فـي ملكيـة موجـودات الشـركة عنـد تصـفيتها وفـي الأربـاح الموزعـة علـى الوجـه المبـين فيمـا بعـد وفـي حضـور جلسـات الجمعيـة العموميـة والتصـويت علـى قراراتها.

Article (13)

13.1 Subject to the provisions of these Articles, the Company's Shares may be sold, assigned, mortgaged, disposed of, or negotiated in any manner pursuant to the provisions of these Articles, the regulations and bylaws laid down by the Company's Board. Any dealings in the Shares, including the transfer of ownership and creation of rights thereon, must be recorded in a special register called "Share Register". Once the Board and the Registrar receives a written notice in this respect signed by the Transferor and Transferee provided that the Transferor pays the registration fees imposed by the Company or the Registrar from time to time and pursuant to a decision of the Board for entering the share transfer in the Share Register. The Board may request that the two parties' signatures be authenticated. Any transfer not in compliance with the requirements of these Articles shall be considered invalid.

13.2 The Company Shares may not in any case be sold or assigned to third parties, if:

a) such sale or assignment is contrary to the provisions of these Articles; or

b) such sale or disposal would decrease the shareholding percentage of the UAE nationals to less than (51%) fifty one percent of the Company's Shares issued at the time.

المادّة (١٣)

١-١٣ مع مراعاة أحكام هذا النظام، يجوز بيع أسهم الشركة أو التنازل عنها أو رهنها أو التصرف أو التعامل فيها على أي وجه بمقتضى وطبقاً لأحكام هذا النظام والنظم واللوائح التي يضعها مجلس إدارة الشركة. ويتم تسجيل أي من هذه التعاملات في الأسهم، بما في ذلك نقل ملكيتها وترتيب حقوق عليها، في سجل خاص يسمى "سجل الأسهم" وذلك بعد تسلم مجلس الإدارة وأمانة سجل الأسهم إخطاراً خطياً موقعاً عليه من المتنازل والمتنازل له بما يفيد ذلك شريطة أن يقوم المتنازل بسداد رسوم التسجيل التي قد تفرضها الشركة أو أمانة سجل الأسهم من حين لآخر بمقتضى قرار من مجلس الإدارة لتسجيل انتقال الأسهم في سجل الأسهم. ولمجلس الإدارة الحق في أن يطلب التصديق على توقيع الطرفين. ولا يعتدّ بأي تنازل ما لم يراع مقتضيات هذا النظام الأساسي.

٢-١٣ لا يجوز في أيّ حال من الأحوال بيع أسهم الشركة أو التنازل عنها إلى الغير، إذا كان:

(أ) ذلك البيع أو التنازل مخالفاً لأحكام هذا النظام؛ أو

(ب) ذلك البيع أو التصرّف سيؤدي إلى انخفاض نسبة تملك مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في الشركة إلى أقل من (٥١%) واحد وخمسين في المائة من أسهم الشركة آنذاك.

13.3 Without prejudice to the provisions of Article (8) and Clause (13.2) of these Articles, in the event of death of any natural Shareholder, his heir is the only person who shall be approved by the Company to have title or interest in the deceased's Shares, and be entitled to the dividends and other benefits previously belonging to the deceased. The said heir, once registered with the Company pursuant to these Articles, shall have the same rights as the deceased Shareholder in the Company regarding the relevant Shares and the deceased Shareholder's estate shall not be exempt of any liability related to any Share that belonged to him at the time of death. In case of several heirs, they shall nominate one of them to represent them at the General Assemblies of the Company. The heirs shall execute a power of attorney in favor of that person in a form and substance that is compliant with the laws of the country whose nationality the deceased carried.

١٣-٣ مع مراعاة أحكام المادّة (٨) والبند (١٣-٢) من هذا النظام، في حالة وفاة أحد المساهمين الطبيعيين يكون وريثه هو الشخص الوحيد الذي توافق الشركة بأن له حقوق ملكية أو مصلحة في أسهم المتوفى ويكون له الحق في الأرباح والامتيازات الأخرى التي كان للمتوفى حقّ فيها، ويكون له الحق بعد تسجيله في الشركة وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي، ذات الحقوق كمساهم في الشركة التي كان يتمتع بها المتوفى فيما يخص هذه الأسهم، ولا تُعفى تركة المساهم المتوفى من أي التزام فيما يختص بأي سهم كان يملكه وقت الوفاة. فإذا تعدد الورثة فيجب في هذه الحالة أن يرشح الورثة أحدهم ليكون نائباً عنهم في تمثيلهم في الجمعيّات العموميّة للشركة. يقوم الورثة بإصدار توكيل لهذا الشخص على أن يراعى في هذا التوكيل الشروط الشكلية والموضوعية لقانون جنسيّة المتوفي.

13.4 Any person becoming entitled to any Shares in the Company as a result of the death or bankruptcy of any Shareholder or pursuant to a writ of attachment issued by a competent court must within thirty days:

١٣-٤ يجب على أي شخص يصبح له الحق في أي أسهم في الشركة نتيجة لوفاة أو إفلاس أي مساهم أو بمقتضى أمر حجز صادر عن أي محكمة مختصة أن يقوم خلال ثلاثين يوماً:

a) produce evidence of the said right to the Board; and

(أ) بتقديم البينة على هذا الحق إلى مجلس الإدارة؛ و

b) select (subject to the provisions of Clause 13.2 of this Article) either to be registered as Shareholder or

(ب) أن يختار – مع مراعاة أحكام البند (١٣-٢) من هذه المادّة – إما أن يتم تسجيله كمساهم أو أن

nominate a person to be registered as Shareholder in respect of the said Shares.

يسمي شخصاً ليتم تسجيله كمساهم فيما يختص بتلك الأسهم.

13.5 The Company may request any procedure to ensure that the signatures of the parties on any document related to any dealing in the Company's Shares be authenticated and that they prove their legal capacity. The transferor is considered a Shareholder until the transferee is duly registered in the Share Register.

١٣-٥ يكون للشركة الحق في أن تطلب أي إجراء آخر للاستيثاق من صحة توقيع الطرفين على أي مستند يتعلق بأي تعامل في أسهم الشركة أو لإثبات أهليتهما القانونية. يعتبر المتنازل مساهماً إلى أن يتم قيد المتنازل إليه أصولاً في سجل الأسهم.

Article (14)

المادّة (١٤)

The successors or creditors of the Shareholder may not, for any reason, request to affix seals on the Company's books or property, neither may they request the division of such property or its sale as a whole for being indivisible, or interfere in any manner whatsoever in the Company's management. They are also required, when exercising their rights, to rely on the Company's inventory and final accounts, as well as the decisions of the Company's General Assemblies.

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأي حجة كانت أن يطلبوا وضع الأختام على دفاتر الشركة أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأي طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم لدى استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات جمعياتها العموميّة.

Article (15)

المادّة (١٥)

The dividends due to each Share shall be paid to the owner thereof whose name is entered in the Company's Share Register on the date the General Assembly has fixed to distribute the dividends pursuant to the regulations and decisions issued by the Ministry in this respect. The said owner has an exclusive right to the amounts due in relation to the Share, whether they are share in the profits or share in the Company's assets.

تدفع الشركة حصص الأرباح المستحقة عن السهم للمساهم المقيد اسمه في سجل الأسهم في التاريخ الذي تقرره الجمعيّة العموميّة لتوزيع الأرباح وفقاً للأنظمة والقرارات التي تضعها الوزارة في هذا الشأن ويكون له وحده الحق في المبالغ المستحقة عن ذلك السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في موجودات الشركة.

Article (16)

16.1 Subject to the provisions of the Companies Law, the Company's share capital may be increased by issuing new Shares with the same nominal value as the original Shares, and it may as well be reduced with the approval of the Ministry.

16.2 No new Shares may be issued at lower than the nominal value.

16.3 The increase or reduction of the share capital is made in both cases pursuant to a Special Resolution of the General Assembly upon the proposal of the Board and after hearing the Auditor's report in the event of any reduction, provided that in case of increase the amount of increase should be stated, as well as the new Shares issuance price, and in case of reduction the amount of such reduction must be stated and the method of implementation thereof.

المادّة (١٦)

١٦-١ مع مراعاة أحكام قانون الشركات، يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بذات القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية، كما يجوز تخفيضه بعد الحصول على موافقة الوزارة.

١٦-٢ ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسميّة.

١٦-٣ وتكون زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه بقرار خاص من الجمعيّة العموميّة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير مدقق الحسابات في حالة أي تخفيض، وعلى أن يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم الجديدة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفية تنفيذه.

PART III

DEBENTURE BONDS

Article (17)

Subject to the provisions of the Companies Law, the General Assembly of the Company may by Special Resolution and with the approval of the Ministry and the Competent Authority decide to issue debentures of any kind, and such decision must state the value and terms of issuance and the extent of their conversion into Shares. The General Assembly may also decide to authorize

الباب الثالث

في سندات القرض

المادّة (١٧)

مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية، للجمعيّة العموميّة للشركة بموجب قرار خاص بعد موافقة الوزارة والسلطة المختصة أن تقرر إصدار سندات قرض من أي نوع، ويبين هذا القرار قيمتها وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم. ولها أن تصدر

قـــراراً بتفـــويض مجلـــس الإدارة لتحديـــد موعـــد إصـــدار الســـندات أو الصـــكوك علـــى ألا يتجـــاوز الموعـــد ســـنة مـــن تـــاريخ التفـــويض وأن تخطـــر كـــل مـــن الـــوزارة والســـلطة المختصـــة بذلك.

the Board to determine the date of issuance of the debentures or Sukuks, provided that such date does not exceed one year following the authorization date and that the General Assembly notifies each of the Ministry and Competent Authority in this respect.

الباب الرابع
مجلس إدارة الشركة
المادّة (١٨)

يتـولى إدارة الشـركة مجلـس إدارة مكـون مـن (٥) خمسـة أعضـاء، يـتم انتخـابهم مـن قبـل الجمعيّـة العموميّـة بالتصـويت السـري التراكمـي. ويتعـين أن يكـون مـن بـين أعضـاء مجلـس الإدارة عضـو أو أكثـر مـن الأعضـاء المسـتقلين، ويجـب فـي جميـع الأحـوال أن يكـون أغلبيـة أعضـاء مجلـس الإدارة بمـن فـيهم الـرئيس مـن المتمتعـين بجنسـية دولة الإمارات العربية المتحدة.

PART IV
THE BOARD OF THE COMPANY
Article (18)

The Company shall be managed by a Board of Directors consisting of five (5) members elected by the General Assembly through secret Cumulative Voting. The Board Members must include one Independent Board Member or more, and in all cases the majority of the Board Members including the Chairman must be citizens of the United Arab Emirates.

المادّة (١٩)

١٩-١ يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة (٣) ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ الانتخاب، وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل مجلس الإدارة، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.

١٩-٢ لمجلـــس الإدارة أن يعـــين أعضـــاء فـــي المراكـــز التـــي تخلـــو فـــي أثنـــاء الســـنة علـــى أن يعـــرض هـــذا التعيـــين علـــى الجمعيّـــة العموميّـــة فـــي أول اجتمـــاع لهـــا لإقـــرار تعيـــنهم أو تعيـــين غيـــرهم، وإذا بلغـــت المراكـــز الشـــاغرة ربـــع عـــدد أعضـــاء مجلـــس الإدارة أو

Article (19)

19.1 Each of the Board Members shall remain in office for three (3) calendar years starting from the date of election, and upon expiry of this term, the Board shall be newly formed. Any member whose term has expired may be re-elected.

19.2 In case of vacancies on the Board during a given year, the Board may appoint new members to fill the vacancies provided that such appointment is submitted to the General Assembly at its first meeting in order to approve their appointment or appoint other members. If the number of vacant positions during a given year reaches one quarter of the number of the

Board Members or more, the remaining Board Members shall call for a meeting of the General Assembly, within thirty days at the most from the date of the last position becoming vacant, in order to elect members to fill the vacancies. The new member shall in all cases complete the term of his/her predecessor.

أكثر وجب على أعضاء مجلس الإدارة الباقين دعوة الجمعيّة العموميّة للانعقاد خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ شغر آخر مركز لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.

Article (20)

المادّة (٢٠)

20.1 The Board of Directors shall elect from amongst its Members a Chairman and a Vice Chairman at the first meeting after the election of the Board. The Chairman should be a citizen of the UAE, and the Vice Chairman may act as the Chairman when this latter is absent or hindered from attending.

٢٠-١ ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس في أول اجتماع يعقده بعد الانتخاب. كما يشترط أن يكون الرئيس من المتمتعين بجنسية الدولة. ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه.

20.2 The Chairman shall assume the tasks and responsibilities set forth in the Companies Law, and the provisions of these Articles.

٢٠-٢ يتولى رئيس مجلس الإدارة المهام والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وأحكام هذا النظام الأساسي.

Article (21)

المادّة (٢١)

21.1 The Board may appoint from amongst its members one managing director or more, and fix his (their) powers and remuneration. The Managing Director may not be the Chief Executive Officer or General Manager of another company, neither may he be at the same time the Chairman and the General Manager and/or Managing Director.

٢١-١ يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدباً أو أكثر للإدارة، ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاته ومكافآته. ولا يجوز للعضو المنتدب أن يكون رئيساً تنفيذياً أو مديراً عاماً لشركة أخرى ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب مدير الشركة و/أو العضو المنتدب.

٢١-٢	يجـــوز لمجلـــس الإدارة أن يعـــيّن رئيســـاً تنفيذياً/مـــديراً عامـــاً للشـــركة، ويحـــدد مجلـــس الإدارة اختصاصـــاته ومكافآتـــه وأحـــوال عزلـــه وقبـــول استقالته.	21.2 The Board may also appoint a Chief Executive Officer/General Manager for the Company and fix his powers, remuneration, and terms of dismissal or resignation.
٢١-٣	يجـوز لمجلـس الإدارة أن يشـكل مـن بـين أعضـائه لجنـة أو أكثـر ويحـدد مجلـــــس الإدارة اختصاصـــــات ومكافـآت كـل لجنـة وكيفيـة رقابتـه عليها.	21.3 The Board may also form from amongst its members one or more committee(s) whose duties, remuneration and method of supervising the same shall be determined by the Board.

المادّة (٢٢) — Article (22)

٢٢-١	لمجلـس الإدارة كافـة السـلطات فـي إدارة الشـــركة والقيـــام بكافـــة الأعمـــال والتصـرفات نيابـة عـن الشـركة حسـبما هـو مصـرح للشـركة القيـام بـه، وممارسـة كافـة الصـلاحيات المطلوبـة لتحقيـق أغراضـها. ولا يحـد مـن هـذه السـلطات والصـلاحيات إلا بمـا نـص عليـه فـي قـانون الشـركات التجاريـة، وهـذا النظـام أو صـدر بـه قـرار مـن الجمعيّـة العموميّـة. كمـا يفـوض مجلـس الإدارة صـراحة ولأغـراض المـادّة (١٥٤) مـن قـانون الشـركات التجاريـة بـإبرام الاتفاقيـات الخاصـة بـالقروض لمـدة تتجـاوز الـثلاث (٣) سـنوات، ومـنح التسـهيلات والاسـتثمار فـي المجـالات المحـدّدة فـي أغراضـها المعلـن عنهـا فـي المـادّة (٥) مـن هـذا النظـام، ورهـن أمـوال وأصـول الشـركة، وإبـراء ذمـة مـديني الشـركة مـن مسـؤولياتهم وإجـراء المصـــالحات أو الموافقـــة علـــى التحكيم.	22.1 The Board shall have full powers to manage the Company and carry out all acts and transactions on behalf of the Company as the Company is authorized to do and shall exercise all powers required to achieve its objects, without any restriction except for the restrictions stipulated in the Companies Law, these Articles, or any decisions of the General Assembly. The Board is also expressly authorized, for the purposes of Article (154) of the Companies Law, to enter into loan agreements with a validity period of more than three (3) years, grant facilities and invest in the fields specified in the Company's objects as stated in Article (5) of these Articles, mortgage the Company's property and assets, discharge the Company's debtors from their liabilities, conclude reconcillation or agree to arbitration.
٢٢-٢	مـع مراعـاة أحكـام قـانون الشـركات التجاريـة ، لا يجـوز لمجلـس الإدارة	22.2 Subject to the provisions of the Companies Law, the Board may not

dispose of the Company's assets or change the nature of the Company's activity whenever such disposal or change would substantially affect the Company's ability to carry out its activity in the same manner or degree as immediately prior to such disposal or change, unless the said disposal or change has been authorized by a Special Resolution of the General Assembly of the Company.

أن يتصرف في موجودات الشركة أو يغير في طبيعة نشاطها إذا كان من شأن ذلك التصرف أو التغيير التأثير في قدرة الشركة بشكل أساسي على ممارسة نشاطها بنفس الطريقة وبنفس الدرجة السابقة مباشرة على ذلك التصرف أو التغيير، ما لم يكن ذلك التصرف أو التغيير قد أجيز بقرار خاص من الجمعيّة العموميّة للشركة.

22.3 The Board shall lay down the regulations related to the administrative, financial and personnel affairs and their financial entitlements. The Board shall further lay down a special regulation organizing its own work, meetings, distribution of powers and responsibilities amongst its members, subject to the provisions of these Articles.

٢٢-٣ يضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإداريّة والماليّة وشؤون الموظفين ومستحقاتهم الماليّة. كما يضع مجلس الإدارة لائحة خاصّة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات على أعضائه، وذلك مع مراعاة أحكام هذا النظام.

Article (23)

المادّة (٢٣)

Each of the Chairman or Vice Chairman shall have the right to sign individually on behalf of the Company, including the right to represent the Company before the courts and arbitration tribunals of all kinds and degrees, and appoint lawyers and experts as may be required to defend the Company's interests. Moreover, the Board of Directors may decide to grant the General Manager/Chief Executive Officer or any Board Member the right to individually represent the Company within the limits and provisions of the Board decision.

يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد، بما في ذلك تمثيلها أمام المحاكم وهيئات التحكيم على اختلاف درجاتها وأنواعها وتعيين المحامين والخبراء اللازمين للدفاع عن مصالح الشركة، كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه. كما يجوز لمجلس الإدارة أن يصدر قراراً بمنح حق صفة تمثيل الشركة على انفراد للمدير العام/للرئيس التنفيذي للشركة أو لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك كله في حدود الشروط والأحكام التي تضمنها ذلك القرار.

Article (24)

The Board of Directors will hold its meetings at least four times per year at the Company's head office or in any other place agreed by the Board Members, at the written invitation of the Chairman or Vice Chairman in case of absence of the Chairman, or at the written request of at least two of the Board Members. The invitation to the meeting should be sent at least one week prior to the meeting date together with an agenda; and every Member of the Board has the right to add any topic he may deem necessary to be discussed during the meeting.

المادّة (٢٤)

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في المركز الرئيس للشركة أو في أي مكان آخر يوافق عليه أعضاء مجلس الإدارة اربع مرات في السنة على الأقل وذلك بناءً على دعوة خطية من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه عضوان من اعضائه على الأقل. وتوجه الدعوة قبل أسبوع على الأقل من الموعد المحدد مشفوعة بجدول الأعمال، ولكل عضو الحق في إضافة أي موضوع يرى ضرورة بحثه في الاجتماع.

Article (25)

25.1 Meetings of the Board are only valid if attended by the majority of its Members in person. Board Members may participate through any modern technological means approved by the Ministry. Any Board Member may delegate another Board Member to vote on his (her) behalf, in which case the delegated Member has two votes. No Board Member may represent more than one Board Member in any meeting of the Board.

25.2 The decisions of the Board of Directors are to be issued by the majority of the votes of the Members present or represented. In case of tie, the Chairman or Vice Chairman in his absence shall have a casting vote. Voting by correspondence is not permitted.

المادّة (٢٥)

٢٥-١ لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه شخصياً، ويجوز أن تتم مشاركة الأعضاء في الاجتماعات من خلال وسائل التقنية الحديثة التي توافق عليها الوزارة، ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه غيره من أعضاء مجلس الإدارة في التصويت، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد.

٢٥-٢ تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه، ولا يجوز التصويت بالمراسلة.

25.3 A special register shall be kept where the minutes of meetings of the Board shall be recorded. The minutes shall include all matters discussed in details, as well as the decisions adopted during the meetings, any resentments or objections expressed by the Members. The minutes shall be signed by all Members who attended the meeting in addition to the meeting secretary. Should any Board Member refrain from signing, his/her objection shall be recorded in the minutes along with the reasons if expressed. The signatories to the said minutes shall be responsible for the accuracy of the particulars mentioned therein, provided that copy of the minutes shall be sent to the Members for their files, and all minutes of meetings of the Board and its Committees shall be kept by the Board secretary.

٢٥-٣ يعد سجل خاص تثبت فيه محضر اجتماعات مجلس الإدارة والتي تشمل تفاصيل المسائل التي نظر فيها مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في الاجتماع بما في ذلك أي تحفظات للأعضاء أو آراء مخالفة عبروا عنها، ويجب أن يوقع على المحضر كافة الأعضاء الذين حضروا الاجتماع ومقرر مجلس الإدارة. وفي حالة امتناع احد الاعضاء عن التوقيع يثبت اعتراضه في المحضر وتذكر أسباب الاعتراض حال ابدائها، ويكون الموقعون على هذه المحاضر مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيها على أن ترسل نسخة محضر الاجتماع للأعضاء للاحتفاظ بها وتحفظ محاضر اجتماعات مجلس الادارة ولجانه من قبل مقرر مجلس الإدارة.

25.4 As an exception to the provisions of Article (24), and Clauses (25.1), (25.2) and (25.3) above, the Board may pass some of its decisions by circulation (without the need to convene a meeting), provided that:

٢٥-٤ استثناءاً من أحكام المادة (٢٤) والبنود (٢٥-١) و(٢٥-٢) و(٢٥-٣) من هذا النظام، يجوز لمجلس الإدارة أن يصدر بعض قراراته بالتمرير (دون الحاجة إلى عقد اجتماع) مع مراعاة ما يلي:

a) the number of resolutions that are passed by circulation do not exceed four per year;

(أ) ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً؛

b) the Board Members unanimously agree that the event warranting the issuance of a decision by circulation is an emergency situation;

(ب) موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالإجماع على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير هي حالة طارئة؛

c) the Board Members are provided with a draft of the proposed resolution in writing to be considered, together with all necessary documents and papers needed for review;

(ج) تسليم أعضاء مجلس الإدارة مشروع القرار الذي يجب أن يكون مكتوباً للنظر في إقراره، على أن يكون مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته؛

d) a majority approval in writing is necessary for any decision of the Board made by circulation provided that it is presented at the next meeting of the Board and it is included in the minutes.

(د) يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الادارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة ويتم تضمينه في محضر الاجتماع.

26.5 Any Board Member having a joint or conflicting interest in any transaction or matter presented to the Board for deliberation and approval must notify the Board of such interest and the same must be recorded in the minutes of the meeting, and said Member shall not be permitted to vote on this transaction or matter. A personal interest in a matter arises when a Member holds an interest in person or through a company or establishment or entity in which he owns shares, or where the said company or establishment or entity in which he owns shares is a Shareholder in the Company with more than 5% of the issued share capital.

٢٥-٥ يجب على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تكون له مصلحة مشتركة أو متعارضة في أي عملية تعرض أو مسألة مطروحة على مجلس الإدارة لإقرارها أن يخطر مجلس الإدارة بذلك، ويجب أن يدون إقراره في محضر الاجتماع، ولا يجوز لهذا العضو التصويت على القرار الصادر بشأن هذه العملية. وتكون المصلحة خاصّة عندما تتعلق بمصلحة خاصّة بذلك العضو أو بإحدى الشركات أو المؤسسات أو الهيئات التي يمتلك فيها حصصاً أو أسهماً أو أن تكون تلك الشركة أو المؤسسة أو الهيئة التي يمتلك فيها حصصاً أو أسهماً مساهمة في الشركة بنسبة تزيد على (٥%) خمسة في المائة من رأس مالها المكتتب فيه في ذلك الوقت.

Article (26)

المادّة (٢٦)

26.1 In the event where any Board Member does not attend three successive or five non-successive meetings of the Board

٢٦-١ إذا تغيّب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو

خمس جلسات متقطعة بدون عذر يقبله مجلس الإدارة اعتبر مستقيلاً.

without any excuse acceptable to the Board, he/she shall be deemed to have resigned.

٢٦-٢ كما يشغر أيضاً منصب عضو مجلس الإدارة أو يعزل في إحدى الحالات التالية:

26.2 The position of a Board Member shall become vacant or he will be dismissed in any of the following events:

(أ) إذا توفى أو أصيب بعارض من عوارض الأهلية أو أصبح عاجزاً بصورة أخرى عن النهوض بمهامه كعضو في مجلس الإدارة؛ أو

(a) in case of demise or incapacity of the Board Member or if he/she becomes incapable of fulfilling his/her duties as Board Member; or

(ب) أدين بأي جريمة مخلة بالشرف والأمانة؛ أو

(b) if he/she is convicted of breach of honor or breach of trust crime; or

(ج) أعلن إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه التجاريّة حتى لو لم يقترن ذلك بإشهار إفلاسه؛ أو

(c) if he/she is declared bankrupt, or ceases to pay his/her commercial debts even without being declared bankrupt; or

(د) استقال من منصبه بموجب إشعار خطي أرسله للشركة بهذا المعنى؛ أو

(d) if he/she resigns pursuant to a written notice addressed for this purpose to the Company; or

(هـ) صدر قرار من الجمعيّة العموميّة بعزله؛ أو

(e) if the General Assembly decides to dismiss him/her; or

(و) كانت عضويته مخالفة لأحكام قانون الشركات.

(f) if his/her membership is contradictory to the provisions of the Companies Law.

المادّة (٢٧)

Article (27)

لا يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين مسؤولية شخصية فيما يتعلق بالتزامات الشركة الناتجة عن قيامهم بواجباتهم كأعضاء مجلس إدارة وذلك بالقدر الذي لا يتجاوزون فيه حدود سلطاتهم.

The Board Members are not personally liable for the Company's obligations by reason of their fulfilling their duties as Board Members as long as they do not exceed the limits of their authority.

Article (28)

The Chairman and Board Members are answerable to the Company, Shareholders, and third parties for all acts of fraud or abuse of power, and for any breach to the provisions of the Companies Law, or any other law or these Articles and for any mistake committed in the management of the Company.

المادّة (٢٨)

رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسؤولين تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطات الممنوحة لهم وعن أي مخالفة لقانون الشركات التجارية ، أو أي قانون آخر أو لهذا النظام كما يكونوا مسؤولين عن أي خطأ في الإدارة.

Article (29)

The remuneration of the Board Members consists of a percentage of the net profits according to the provisions of Article (56) of these Articles, and the Company may pay to any Board Member additional expenses, fees, remuneration or a monthly salary as may be decided by the Board, if such Board Member works in any committee, exerts special efforts or carries out additional work for the service of the Company exceeding his/her regular duties as Board Member.

المادّة (٢٩)

تتكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادّة (٥٦) من هذا النظام، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريف أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأيّ عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصّة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العاديّة كعضو في مجلس إدارة الشركة.

Article (30)

30.1 The Executive Management undertakes to introduce any recently appointed Board Member to all the Company's divisions and sections, and to provide him/her with all necessary information to ensure he/she properly understands the Company's activities and business and is fully aware of his/her responsibilities and everything he/she is required to do pursuant to the laws and legislations in force and other regulatory requirements and Company's policies in the field of its business.

المادّة (٣٠)

٣٠-١ تلتزم الادارة التنفيذية بتعريف عضو مجلس الإدارة المعين حديثاً بجميع إدارات وأقسام الشركة، وتزويده بكافة المعلومات اللازمة لضمان فهمه الصحيح لنشاطات الشركة وأعمالها وإدراكه الكامل لمسؤولياته وكل ما يمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه بموجب القوانين والتشريعات النافذة والمتطلبات التنظيمية الأخرى وسياسات الشركة في مجال أعمالها.

٣٠-٢	تلتزم الإدارة التنفيذية بتزويد مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالمعلومات الكافية بشكل كامل وموثق في الوقت المطلوب لتمكينه من اتخاذ القرارات على أسس صحيحه وأداء واجباته ومسؤولياته على أكمل وجه، ولمجلس الإدارة اتخاذ كافة الوسائل للحصول على المعلومات التي تمكنه من اتخاذ قراراته على أسس سليمة.	30.2 The Executive Management is committed to provide the Board and the Committees emanating therefrom in due course with adequate, complete and fully documented information to enable the Board to take decision on valid grounds and to perform its duties in the best manner. The Board may take all actions to obtain the information enabling it to take its decision on sound bases.
٣٠-٣	يلتزم عضو مجلس الإدارة أثناء ممارسته لصلاحياته وتنفيذ واجباته بالتصرف بأمانة وإخلاص مع الأخذ في الاعتبار مصالح الشركة ومساهميها، وبذل أفضل جهد ممكن، والالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها، وهذا النظام ولوائح الشركة الداخلية.	30.3 Board Members are bound to exercise their authorities and perform their duties honestly and faithfully taking into consideration the interests of the Company and Shareholders, and exert their best efforts and abide by the provisions of the laws, regulations and decisions in force, as well as these Articles and the Company's internal policies.
٣٠-٤	على كل عضو مجلس إدارة عند استلامه لمهامه الإفصاح للشركة عن طبيعة المناصب التي يشغلها في الشركات والمؤسسات العامة وغيرها من الالتزامات الهامة وتحديد الوقت المخصص لها، وأي تغيير يطرأ على ذلك فور حدوثه.	30.4 Each Board Member is required upon assuming his/her responsibilities to disclose to the Company the nature of the positions he/she assumes in public companies and corporations, and other significant commitments, along with the time devoted thereto and any change occurring to the foregoing forthwith when it occurs.
٣٠-٥	يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض من اختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل	30.5 The Board may form, from among its members, one or more committees to which the Board shall delegate some of its authorities or assign to it the supervision of the operations of the

بالشـــــركة وتنفيـــــذ قـــــرارات المجلـــــس علـــــى أن يحـــــدد مجلـــــس الإدارة فـــــي قـــــرار تشـــــكيل تلـــــك اللجنـــــة أو اللجـــــان عـــــدد أعضـــــائها والسـلطات والصـــلاحيات الممنوحـــة إليها.

Company and implementation of the Board resolutions provided that the Board shall, in its resolutions forming such committees, determine the number of member of such committee(s) as well as the powers and authorities delegated to such committee(s).

المادّة (٣١)
لجنة التدقيق

Article (31)
Audit Committee

٣١-١ يشـــكل مجلـــس الإدارة لجنـــة تـــدقيق مـــن أعضـــاء مجلـــس الإدارة مـــع مراعـــاة أن يكـــون أحـــد أعضـــاء اللجنـــة علـــى الأقـــل مـــن الأعضـــاء المســـتقلين وألا يقـــل عـــدد أعضـــائها عـــن ثلاثـــة، ويجـــب أن يتمتـــع أعضـــاء اللجنـــة بـــالخبرات والمـــؤهلات اللازمـــة لأداء مهـــامهم وفقـــاً لاختصاصـــات اللجنـــة وأن يتمتـــع احـــدهم علـــى الاقـــل بـــالخبرة اللازمـــة فـــي مجـــال الشـــؤون الماليـــة والمحاسبية.

31.1 The Board shall form an audit committee from amongst the Board Members provided that at least one of the committee members is from the Independent Members and that the Committee has at least three members, who have the necessary expertise and qualifications for the performance of the Committee's powers, with at least one Member having the required expertise in the field of financial and accounting affairs.

٣١-٢ يحظـــر علـــى أي شـــريك ســـابق فـــي مكتـــب التـــدقيق الخـــارجي المكلـــف بتـــدقيق حســـابات الشـــركة أن يكـــون عضـــواً فـــي لجنـــة التـــدقيق ، وذلـــك لمـــدة ســـنة واحـــدة اعتبـــاراً مـــن تـــاريخ انتهـــاء صـــفته كشـــريك أو أيـــة مصـــلحة ماليـــة لـــه فـــي مكتـــب التـــدقيق، أيهمـــا يـــأتي لاحقاً.

31.2 Any person who was previously a partner in an external audit firm and who is assigned to audit the Company's accounts is prohibited from being a member of the Audit Committee for at least one year following end of his/her capacity as partner or having any financial interest in the audit firm, whichever occurs later.

٣١-٣ تعقد اللجنـة اجتماعاتهـا مـرة واحـدة كـل ثلاثـة أشـهر علـى الاقـل أو كلمـا دعـت الحاجـة وتحفـظ محاضـر اجتماعـات اللجنـة مـن قبـل المقـرر، ويجـب توقيـع

31.3 The Committee shall hold its meetings at least once every three months or whenever needed. Minutes of meetings of the Committee are maintained by the

secretary, and their drafts signed by all attending Members before they are approved. Should any Member refrain from signing, he/she shall record his/her objection along with the reasons in the minutes. Once approved, final copies of the minutes shall be sent to the Members for their files.

مسودات محاضر اجتماعات اللجنة من كافة اعضائها الحاضرين قبل اعتمادها، وفي حالة امتناع أحد الأعضاء عن التوقيع يثبت اعتراضه في المحضر وتُذكر أسباب الاعتراض حال إبدائها، على أن ترسل للأعضاء نسخ نهائية من المحضر بعد اعتماده للاحتفاظ به لديهم.

31.4 The Company is committed to provide the Audit Committee with adequate resources to fulfill its duties, including authorization to seek the assistance of experts when necessary.

٣١-٤ تلتزم الشركة أن توفر للجنة التدقيق الموارد الكافية لأداء واجباتها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً.

31.5 The Audit Committee undertakes the following tasks and duties:-

٣١-٥ تتولى لجنة التدقيق المهام والواجبات التالية:

a) lay down and implement contracting policy with external auditors, submit a report to the Board indicating matters it deems important to take an action in their respect and raise recommendations on the measures to be adopted;

(أ) وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي، ورفع تقرير لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ اجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها؛

b) follow-up on and monitor the external auditor's independence and objectivity, discuss with the latter the audit process, nature, scope and efficiency of the same pursuant to the auditing standards adopted;

(ب) متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة؛

c) verify the accuracy of the Company's financial statements and reports (annual, semi-annual and quarterly) and review the same

(ج) مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من

as part of its routine work during the year;

عملهـــا العـــادي خـــلال السنة؛

d) review the Company's financial control and internal control systems and the risk management system;

(د) مراجعـة أنظمـة الرقابـة الماليـة والرقابـة الداخليـة وإدارة المخاطر في الشركة؛

e) discuss the internal control system with the Executive Management, and ensure the performance of their duty in building an efficient internal control system;

(هـ) مناقشـة نظـام الرقابـة الداخليـة مـع الإدارة التنفيذيـة، والتأكـد مـن ادائهـا لواجبهـا فـي إنشـاء نظـام فعـال للرقابـة الداخلية؛

f) examine the results of the main investigations in internal control issues assigned thereto by the Board or at the initiative of the Committee and with the approval of the Board;

(و) النظـر فـي نتـائج التحقيقـات الرئيسـية فـي مسـائل الرقابـة الداخليـة التـي يكلفهـا بهـا مجلـس الإدارة أو تـتم بمبـادرة مـن اللجنـة وموافقـة مجلـس الإدارة؛

g) ensure there is coordination between the internal auditor and external auditor, and ensure as well that the necessary resources are available to the internal control department, and review and monitor the efficiency of the said department;

(ز) التأكـد مـن وجـود التنسـيق فيمـا بـين مـدقق الحسـابات الـداخلي ومـدقق الحسـابات الخـارجي، والتأكـد مـن تـوفر المـوارد اللازمـة لجهـاز التـدقيق الـداخلي ومراجعـة ومراقبـة فعاليـة ذلـك الجهاز؛

h) ensure that the external auditor is independent and that all works performed by the latter is free of any conflict of interests;

(ح) التأكد من استقلالية مدقق الحسابات الخـارجي، وأن كافـة الأعمـال التـي يقـوم بهـا تخلـو مـن أي تضـارب للمصالح؛

i) review the Company's financial and accounting policies and procedures;

(ط) مراجعـة السياسـات والاجـراءات الماليـة والمحاسـبية فـي الشركة؛

j) lay down rules enabling the Company's employees to confidentially report any potential breaches in the financial reports, internal audit, or other issues, and the measures warranting that such breaches are independently and fairly investigated;

(ي) وضع الضوابط التي تمكن موظفي الشركة من الابلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات؛

k) control the Company's compliance with the code of conduct;

(ك) مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني؛

l) ensure the implementation of the work rules related to its tasks and authorities assigned thereto by the Board;

(ل) ضمان تطبيق قواعد العمل الخاصة بمهامها والصلاحيات الموكلة إليها من قبل مجلس الإدارة؛

m) submit a report to the Board on the results of its work;

(م) تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة عن نتائج أعمالها؛

n) examine any other matters determined by the Board;

(ن) النظر في أية موضوعات أخرى يحددها مجلس الإدارة؛

o) Should the Board not agree to the recommendations of the Audit Committee concerning the selection, appointment, resignation or removal of the external auditor, the Board must include in the Governance Report a statement explaining the Audit Committee's recommendations and the reasons behind the Board's rejection thereof.

(س) في حالة عدم موافقة مجلس الإدارة على توصيات لجنة التدقيق بشأن اختيار أو تعيين أو استقالة أو إقالة مدقق الحسابات الخارجي، فعلى مجلس الإدارة أن يضمن في تقرير الحوكمة بياناً يشرح توصيات لجنة التدقيق والأسباب التي دعت مجلس الإدارة لعدم الأخذ بها.

Internal Audit

الرقابة الداخلية

31.6 The Company must have an internal audit elaborate system aiming at evaluating the Company's risk management means and procedures and properly implementing the Governance Rules, verifying the Company's and its staff's compliance with the provisions of the laws, regulations and decisions in force, regulating its work, policies, internal procedures, and reviewing the financial data presented to the senior Executive Management of the Company used in the preparation of the financial statements.

٦-٣١ يجب أن يكون لدى الشركة نظاماً محكماً للرقابة الداخلية يهدف إلى وضع تقييم لوسائل واجراءات إدارة المخاطر في الشركة وتطبيق ضوابط الحوكمة فيها على نحو سليم، والتحقق من التزام الشركة والعاملين فيها بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها والتي تنظم عملها والسياسات والاجراءات الداخلية ومراجعة البيانات المالية التي تعرض على الإدارة التنفيذية بالشركة والتي تستخدم في إعداد القوائم المالية.

31.7 The internal audit system shall be issued by the Board after consulting with the Executive Management, and the implementation of the said system shall be assigned to a special internal audit department.

٧-٣١ يصدر نظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة بعد التشاور مع الإدارة التنفيذية، ويتولى تطبيق هذا النظام إدارة مختصة بالرقابة الداخلية.

31.8 The Board shall fix the objectives, duties and powers of the internal audit department granting the latter adequate independence to fulfil its duties and it shall report directly to the Board.

٨-٣١ يحدد مجلس الإدارة أهداف ومهام وصلاحيات إدارة الرقابة الداخلية بحيث تتمتع بالاستقلال الكافي لأداء مهامها وتتبع مجلس الإدارة مباشرة.

31.9 The Board shall on annual basis review the efficiency of the internal audit system of the Company and the Subsidiaries thereof, and shall disclose the results reached to the Shareholders in its annual report on the Company's Governance.

٩-٣١ على مجلس الإدارة إجراء مراجعة سنوية لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة والشركات التابعة لها والإفصاح عن النتائج التي يتوصل لها إلى المساهمين في تقريره السنوي عن حوكمة الشركة.

٣١-١٠	على مجلس الإدارة الإفصاح في تقرير حوكمة الشركة عن مدى تقيد الشركة بنظام الرقابة الداخلية اثناء مدة التقرير، ويجب أن يشمل ذلك الإفصاح ما يلي:	31.10 The Board is committed to disclose in the Company's governance report the extent of compliance by the Company with the internal audit system during the reporting period, provided that such disclosure shall include:
(أ)	آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية في الشركة؛	a) the internal audit department work at the Company;
(ب)	الإجراء الذي اتبعته الشركة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة؛	b) the action taken by the Company to identify, evaluate and manage major risks;
(ج)	أية معلومات إضافية للمساعدة في فهم عمليات إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية في الشركة؛	c) any additional information to assist in understanding the Company's risk management operations and the internal audit system;
(د)	إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعن مراجعته وفعاليته؛	d) a declaration by the Board of its liability for the Company's internal audit system, and for its review and efficiency;
(هـ)	الإجراء الذي اتبعته الشركة لمراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية؛	e) the action taken by the Company to review the efficiency of the internal audit system;
(و)	الإجراء الذي اتبعته الشركة للتعامل مع نواحي الرقابة الداخلية الجوهرية لأية مشاكل كبيرة تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية.	f) The action taken by the Company to deal with the substantial internal audit aspects of any major issues disclosed in the annual reports and accounts.

Article (32)

المادّة (٣٢)

32.1 The Company may by Special Resolution increase its share capital to implement an incentive program for the Company's staff to acquire and own Shares therein.

٣٢-١ يجوز للشركة بموجب قرار خاص أن تزيد رأس مالها لتطبيق برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهم فيها.

32.2 The Company's Board may propose to the General Assembly an incentive program for the Company's staff to acquire and own Shares therein.

٣٢-٢ يعرض مجلس إدارة الشركة على الجمعية العمومية برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهم فيها.

32.3 The Board Members may not participate in the incentive program for the Company's staff to acquire and own Shares therein.

٣٢-٣ لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة المشاركة في برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهم فيها.

PART V
GENERAL ASSEMBLY

الباب الخامس
في الجمعيّة العموميّة

Article (33)

المادّة (٣٣)

The General Assembly validly formed represents all the Shareholders and may only convene in the city of Abu Dhabi.

الجمعيّة العموميّة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في مدينة أبوظبي.

Article (34)

المادّة (٣٤)

34.1 Each Shareholder is entitled to attend the General Assembly and has a number of votes equal to the number of Shares he/she owns.

٣٤-١ لكل مساهم الحق في حضور الجمعيّة العموميّة، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه.

34.2 Any Shareholder may delegate another person who is not a Board Member to attend the General Assembly. However, such delegation may only take place by virtue of a written proxy. Moreover, the proxy acting for a number of

٣٤-٢ يجوز للمساهم أن ينيب عنه غيره من غير أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعيّة العموميّة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من

المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (٥%) من أسهم رأس مال الشركة. ويمثل ناقصي الأهلية وفاقديها النائبون عنهم قانوناً.

Shareholders may not in such capacity represent more than 5% of the Company's Shares. All partially or totally incapable Shareholders are represented by their legal representatives.

٣-٣٤ للشخص الاعتباري أن يفوض أحد ممثليه أو القائمين على إدارته بموجب قرار من مجلس إدارته أو من يقوم مقامه في حضور الجمعيّة العموميّة وفي التصويت على قراراتها. ويكون للشخص المفوض الصلاحيات المقررة بموجب قرار التفويض.

34.3 A corporate entity may delegate one of its representatives or managers to attend the General Assembly on its behalf and vote on the resolutions. The proxy shall have the powers prescribed in the authorization decision.

المادّة (٣٥)

Article (35)

١-٣٥ توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعيّة العموميّة بإعلان في صحيفتين يوميتين تصدران باللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة وبكتب مسجلة أو وفقاً لطريقة الاخطار التي تحددها الوزارة في هذا الشأن وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل، وإذا كان الموعد المحدد لانعقاد الجمعية أقل من خمسة عشر يوماً اعتبرت الدعوة صحيحة إذا وافق عليها مساهمون يمثلون (٩٥%) من رأس مال الشركة، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوة لكل من الوزارة والسلطة المختصة.

35.1 The invitation is addressed to the Shareholders to attend the meetings of the General Assembly pursuant to a notice published in two Arabic dailies in the UAE and vide registered letters, or pursuant to a method fixed by the Ministry in this respect, sent at least twenty one days prior to the date fixed for the meeting. If the date fixed for the General Assembly meeting occurs after less than fifteen days, the invitation shall be deemed valid if approved by Shareholders representing (95%) of the Company's capital. The invitation must include the agenda of the meeting and copy of the invitation must be sent to each of the Ministry of Economy and the Competent Authority.

٢-٣٥ يجب أن يودع الطلب المذكور في المادّة (٤٣) أدناه بالمركز الرئيسي للشركة وأن يبين فيه الغرض من الاجتماع والمسائل

35.2 The request mentioned in Article (43) below shall be deposited at the Company's head office and must indicate the purpose of the meeting and matters

التي يجب مناقشتها وأن يقدم طالب الاجتماع شهادة أمانة سجل الأسهم التي تفيد حظر التصرف في الأسهم المملوكة له بناء على طلبه لحين انعقاد اجتماع الجمعية العمومية.

to be deliberated. The person requesting the meeting must produce a certificate from the Registrar stating the prohibition to dispose of the Shares owned by him/her at his/her own request until the General Assembly's meeting is held.

المادّة (٣٦)

Article (36)

١-٣٦ يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور اجتماعات الجمعيّة العموميّة أسماءهم في السجل الالكتروني الذي تعدّه إدارة الشركة في مكان الاجتماع قبل الوقت المحدّد لانعقاد ذلك الاجتماع بوقت كافٍ، ويجب أن يتضمّن السجل اسم المساهم أو من ينوب عنه وعدد الأسهم التي يملكها وعدد الأسهم التي يُمثّلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة. ويعطى المساهم أو النائب بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يمثلها أصالةً أو وكالةً. يستخرج من هذا السجل خلاصة مطبوعة بعدد الأسهم التي مثلت في الاجتماع ونسبة الحضور يتمّ إلحاقها بمحضر اجتماع الجمعيّة العموميّة بعد توقيعها من قبل كلّ من مقرر الجلسة ورئيس الاجتماع ومدقق حسابات الشركة.

36.1 The Shareholders wishing to attend the meetings of the General Assembly have to record their names in the electronic register specially kept for that purpose by the Company's management at the place where the meeting is to be held early enough prior to the time fixed for the meeting. The said register must include the name of each Shareholder or his/her proxy, the number of Shares he/she owns, the number of Shares he/she represents along with the names of their owners, and the proxy must be presented. Each Shareholder or proxy will receive a card to attend the meeting, stating the number of votes he/she is entitled to in his/her personal capacity or by proxy. An extract of the said register shall be printed out showing the number of Shares which have been represented at the meeting and the attendance percentage, and shall be attached to the minutes of the meeting after being signed by the meeting secretary, meeting chairman and Company's auditor.

٢-٣٦ يقفل باب التسجيل لحضور اجتماعات الجمعيّة العموميّة بعد مضي (٣٠) ثلاثين دقيقة من

36.2 Registration to attend the meetings of the General Assembly shall be closed thirty (30) minutes after the time fixed in the

الوقت المحدّد في إعلان الدعوة للاجتماع، وعندها يعلن رئيس الاجتماع اكتمال النصاب المحدّد لذلك الاجتماع أو عدم اكتماله، ولا يجوز بعد ذلك قبول تسجيل أيّ مساهم أو نائب عنه لحضور ذلك الاجتماع كما لا يجوز الاعتداد بصوته أو برأيه في المسائل التي تطرح في ذلك الاجتماع.

invitation for the meeting, and at that point the chairman of the meeting will declare whether the quorum required is met or not. The registration of any Shareholder or proxy of any Shareholder to attend the meeting may not be accepted after that time and their vote or opinion on matters proposed for deliberation shall be disregarded.

المادّة (٣٧)

Article (37)

تختص الجمعية العمومية السنوية للشركة على وجه الخصوص بالنظر واتخاذ قرار في المسائل الآتية:

The Annual General Assembly shall be competent to particularly examine and decide on the following matters:

١-٣٧ تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة وتقرير مدققي الحسابات والتصديق عليهما.

37.1 The report of the Board on the Company's activity and financial position during the year and on the auditor's report and to ratify the same.

٢-٣٧ ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر.

37.2 The Company's balance sheet and profit and loss account.

٣-٣٧ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء.

37.3 The election of the Board Members when required.

٤-٣٧ تعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

37.4 The appointment of the auditors and fixing their fees.

٥-٣٧ مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح سواء كانت توزيعات نقدية أم أسهم منحة.

37.5 the recommendations of the Board concerning the distribution of the dividends in cash or as bonus Shares.

٦-٣٧ مقترح مجلس الإدارة بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتحديدها.

37.6 The Board's recommendation concerning the remuneration of the Board Members and fixing their remuneration.

37.7 The discharge of the Board Members, or their removal and filing an action for liability against them as the case may be.

٣٧-٧ إبـــراء ذمـــة أعضـــاء مجلـــس الإدارة، أو عـــزلهم ورفـــع دعـــوى المســـؤولية عليهم حسب الأحوال.

(h) The discharge of the auditors or their dismissal and filing an action for liability against them as the case may be.

٣٧-٨ إبـــراء ذمـــة مـــدققي الحســـابات، أو عـــزلهم ورفـــع دعـــوى المســـؤولية عليهم حسب الأحوال.

Article (38)

المادّة (٣٨)

Subject to the provisions of Clause (36.2) of these Articles, the quorum of the meetings of the General Assembly and the majority required to adopt resolutions shall be governed by the provisions of the Companies Law.

مـــع مراعـــاة أحكـــام البنـــد (٣٦-٢) مـــن هـــذا النظـــام، تســـري علـــى النصـــاب الواجـــب تـــوفره لصـــحة انعقـــاد الجمعيّـــة العموميّـــة وعلـــى الأغلبيـــة اللازمـــة لاتخـــاذ القـــرارات أحكـــام قانون الشركات التجارية.

Article (39)

المادّة (٣٩)

39.1 The General Assembly shall be chaired by the Chairman of the Board and in his absence by the Vice Chairman. The General Assembly shall appoint a secretary for the meeting and the Chairman shall also appoint a vote counter for the meeting whose appointment must be approved by the General Assembly. If the General Assembly is deliberating on a matter related to the chairman of the meeting the General Assembly must elect from amongst the Shareholders another chairman for the meeting while this matter is being dealt with.

٣٩-١ يـــــرأس الجمعيّـــــة العموميّـــــة رئـــــيس مجلـــــس الإدارة وعنـــــد غيابـــــه يرأســـــها نائـــــب الـــــرئيس. وتعـــــين الجمعيّـــــة مقـــــرراً للاجتمـــــاع ويعـــــين الـــــرئيس جامعـــــاً للأصـــــوات علـــــى أن تقـــــر الجمعيّـــــة العموميّـــــة تعيينـــــه. إذا كانـــــت الجمعيّـــــة العموميّـــــة تبحـــــث أمـــــراً يتعلـــــق بـــــرئيس الاجتمـــــاع أيـــــا كـــــان وجـــــب أن تختـــــار الجمعيّـــــة مـــــن بـــــين المســـــاهمين مـــــن يتـــــولى رئاســـــة الجمعيّـــــة خـــــلال مناقشـــــة هـــــذا الأمر.

39.2 The Company shall prepare minutes of the meetings of the General Assembly and record the attendance in registers kept for that purpose and signed by the

٣٩-٢ تـــــدون الشـــــركة محاضـــــر اجتماعـــــات الجمعيّـــــة العموميّـــــة واثبـــــات الحضـــــور فـــــي دفـــــاتر تحفـــظ لهـــذا الغـــرض وتوقـــع مـــن قبـــل

رئيس الاجتماع المعني ومقرر الجمعيّة وجامعي الأصوات ومدققي الحسابات ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسؤولون عن صحة البيانات الواردة فيها.

chairman of the meeting, the secretary of the General Assembly, the vote counter and auditors. The signatories of the minutes shall all be responsible for the accuracy of the data recorded in the said minutes.

المادّة (٤٠)

يكون التصويت في الجمعيّة العموميّة بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعيّة إلاّ إذا قررت الجمعيّة العموميّة طريقة معينة للتصويت، ويجب أن يكون التصويت سرياً إذا تعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بمساءلتهم. لا يجوز لأعضاء مجلس الادارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العمومية الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو المتعلقة بتعارض المصالح أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة. في حال كون عضو مجلس الإدارة يمثل شخصا اعتباريا يستبعد أسهم ذلك الشخص الاعتباري.

Article (40)

Voting at the General Assembly takes place in the manner fixed by the chairman of the General Assembly, unless the General Assembly decides to adopt another voting method. Voting is carried out through secret ballot if related to the election of the Board Members, their removal or initiating liability action against them. The Board Members may not participate in the vote on decisions of the General Assembly related to their discharge from their liability for the management or related to their personal advantage or to a conflict of interests or a dispute between them and the Company. Should the Board Member represent a corporate entity the Shares of such corporate entity shall be excluded from voting.

المادّة (٤١)

لا يجوز لمن له حق حضور الجمعيّة العموميّة أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عمن يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصّة به أو بمن يمثله أو بخلاف قائم بينه أو بين من يمثله وبين الشركة.

Article (41)

Any person entitled to attend the General Assembly may not vote in his/her personal capacity or on behalf of those he/she represents on matters related to a personal advantage or a conflict existing between him/her and the person he/she represents or the Company.

المادّة (٤٢)

لمجلس الإدارة دعوة الجمعيّة العموميّة كلما رأى وجهاً لذلك في الزمان والمكان

Article (42)

The Board of Directors may convene the General Assembly whenever required at the place and

اللذين يحددهما، وتنعقد مرة على الأقل في السنة بناء على دعوة مجلس الإدارة خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة الماليّة وذلك في المكان والزمان المعينين في إعلان الدعوة للاجتماع.

time it determines, and it convenes at least once a year at the invitation of the Board within the four months following the end of the Company's financial year, at the place and time fixed in the invitation letter.

المادّة (٤٣)

Article (43)

يجب على مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد متى طلب مساهم أو أكثر يملكون أسهماً تمثل (٢٠%) من رأس المال على الأقل، على أن توجه الدعوة لإنعقاد الجمعية العمومية خلال (٥) خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب إلى مجلس الإدارة ويتم انعقاد الجمعية خلال مدة لا تقل عن (١٥) خمسة عشر يوماً ولا تتجاوز (٣٠) يوماً من تاريخ الدعوة للاجتماع.

The Board shall call the General Assembly to a meeting whenever required to do so by Shareholders holding at least (20%) twenty percent of the capital. The invitation should be sent during the five days after the date on which the said request is submitted to the Board, provided that the meeting shall be held within a period not less than fifteen (15) days and not more than thirty (30) days following the said request.

المادّة (٤٤)

Article (44)

يتعين على الجمعيّة العموميّة إصدار قرار خاص في إجتماع الجمعية العمومية للشركة بالنسبة للمسائل التالية:

The General Assembly is required to pass a Special Resolution at the meeting concerning the following matters:

٤٤-١ زيادة رأس المال أو تخفيضه.

44.1 Increase or reduction of the capital.

٤٤-٢ إطالة أو تقصير مدة الشركة.

44.2 Extending or shortening of the Company's Term.

٤٤-٣ حل أو إدماج الشركة في شركة أخرى أو بيعها.

44.3 Dissolution or merger of the Company with another Company or sale of the Company.

٤٤-٤ تعديل عقد الشركة أو نظامها الاساسي، ويشترط أن يكون موضوع التعديل قد فصل في إعلان الدعوة. ومع ذلك لا يجوز

44.4 Amendment of the Company's Articles of Association, provided that the subject of amendment is explained in detail in the invitation letter. Nevertheless, no

amendments may be brought to the Company's Articles which may increase the Shareholders' obligations or modify the principal objects of the Company or transfer its head office outside the State, unless unanimously agreed by all Shareholders.

إجـــراء أيّ تعـــديلات فـــي نظـــام الشـــركة الأساســـي يكـــون مـــن شـــأنها زيـــادة أعبـــاء المســـاهمين أو تعـــديل الغـــرض الأساســـي للشـــركة أو نقـــل المركـــز الرئيســـي للشـــركة إلـــى خـــارج الدولـــة، مـــا لـــم يوافـــق جميـــع المساهمين على ذلك.

Article (45)

المادّة (٤٥)

45.1 The General Assembly is competent to look into all matters related to the Company and it may not deliberate on matters not included in the agenda attached to the invitation letter.

٤٥-١ تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة ولا يجوز للجمعيّة العموميّـة أن تتـداول فـي غيـر المسـائل الواردة في جدول الأعمال المرفق بإعلان الدعوة.

45.2 As an exception to the above, the General Assembly may:

٤٥-٢ استثناء ممـا ذكـر أعـلاه، يكـون للجمعيـة العمومية الصلاحية فيما يلي:

a) deliberate on serious matters revealed during the meeting; and

(أ) حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع؛ و

b) add an additional item to the agenda of the General Assembly at the request of the Ministry or a number of Shareholders representing at least (10%) of the Company's capital, to be submitted to the chairman of the meeting prior to starting to discuss the agenda. The chairman of the meeting must respond to the request otherwise the applicant may resort to the General Assembly to resolve whether to add the said item to the agenda or not.

(ب) إدراج بنـــد إضـــافي فـــي جـدول أعمـال الجمعيـة العموميـة وذلـك بنـاء علـى طلـب الـوزارة أو عـدد مـن المسـاهمين يمثـل (١٠%) مـن رأس مـال الشـركة علـى الأقـل يُقـدم الـى رئـيس الاجتمـاع قبـل البـدء فـي مناقشـة جـدول الأعمـال لإدراج البنـد الاضـافي ويجـب علـى رئـيس الاجتمـاع إجابـة الطلـب وإلا كـان مـن حـق مقـدم الطلـب الاحتكـام الـى الجمعيـة العموميـة لتقـرر اضـافة البنـد الـى جـدول الاعمـال من عدمه.

Article (46)

46.1 The Company may not enter into dealings or transactions with the Concerned Parties with a value exceeding (10%) or more of the value of Company's assets, according to the last annual or interim financial statements for the Company except with the approval of the Board and the General Assembly. A Concerned Party may not vote on the Board's and General Assembly's decision issued regarding a dealing related to such Concerned Party.

46.2 In the event of any substantial change in the transaction or dealing conditions the approval of the Board and General Assembly must be re-obtained. The said dealings or transactions are to be evaluated and their terms reviewed at the Company's expense before they are concluded by a company specialized in the same field.

46.3 Liability for damages incurred by the Company due to dealings or transactions entered into with the Concerned Parties contrary to Clause (46.1) above, or due to unfair dealing or transaction or involving a Conflict of Interest and jeopardizing the remaining Shareholders, shall be assumed by each of:

a) The relevant Board Member in respect of the dealing;

المادّة (٤٦)

١-٤٦ لا يجوز للشركة ابرام التعاملات أو الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة التي تبلغ نسبتها (١٠%) أو أكثر من قيمة اصول الشركة – وفقاً لآخر بيانات مالية سنوية أو مرحلية للشركة إلا بموافقة مجلس الادارة والجمعية العمومية، ولا يجوز للطرف ذو العلاقة التصويت على قرار مجلس الادارة والجمعية العمومية الذي يصدر بشأنه التعامل الذي يخصه.

٢-٤٦ وفي حال حدوث تغيير جوهري على شروط الصفقة أو التعامل يتعين إعادة الحصول على موافقة مجلس الادارة والجمعية العمومية. ويجب تقييم تلك التعاملات أو الصفقات ومراجعة شروطها قبل إبرامها بمعرفة إحدى شركات الخبرة المتخصصة في مجال التعامل أو الصفقة ويكون التقييم على نفقة الشركة.

٣-٤٦ تقع المسؤولية عن الأضرار التي لحقت بالشركة إذا تم إبرام التعاملات أو الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة بالمخالفة للبند (٤٦-١) من هذا النظام أو إذا ثبت أن التعامل أو الصفقة غير عادلة أو تنطوي على تعارض مصالح وتضر باقي المساهمين على كل من:

(أ) عضو مجلس الادارة ذو العلاقة بالتعامل؛

b) The Board if the decision was unanimously adopted, but in case of majority decision, then those having objected thereto will not be liable therefor if they recorded their objection in the minutes of meeting. Any Board Member who does not attend the meeting during which the decision was adopted shall only be relieved from liability if he/she proves not being aware of the decision or being aware but not being able to object thereto.

(ب) مجلس الادارة إذا صدر القرار بإجماع الآراء، أما إذا كان القرار صادراً بالأغلبية فلا يسأل عنه المعارضون متى كانوا قد أثبتوا اعتراضهم بمحضر الجلسة، فإذا تغيب أحد الأعضاء عن الجلسة التي صدر فيها القرار فلا تنتفي مسؤوليته إلا إذا أثبت عدم علمه بالقرار أو علم به مع عدم استطاعته الاعتراض عليه.

46.4 Should the Company enter into dealings or transactions with the Concerned Parties, the Shareholder(s) owning (10%) or more of the Company's Shares may:

٤٦-٤ في حال إبرام الشركة تعاملات أو صفقات مع الأطراف ذات العلاقة يجوز للمساهم أو المساهمين المالكين لنسبة (١٠%) فأكثر من اسهم الشركة اتخاذ ما يلي:

a) peruse all documents and deeds related to the dealings or transactions and examine the same with the permission of the Board or General Assembly as stipulated in these Articles;

(أ) الاطلاع على جميع المستندات والوثائق المتعلقة بالتعاملات أو الصفقات وفحصها بإذن من مجلس الادارة أو الجمعية العمومية طبقاً لما ينص عليه هذا النظام؛

b) apply to the Company for approval to appoint at his/her own expense an auditor or independent evaluator to examine the dealing or transaction or present the same to the General Assembly at its first meeting;

(ب) تقديم طلب إلى الشركة للموافقة على تعيين مدقق حسابات أو مقيم مستقل على نفقته لفحص التعامل أو الصفقة أو العرض على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها؛

c) apply to the Ministry to invite the General Assembly, and if the Ministry is sure that the Company has breached these Articles or the

(ج) تقديم طلب إلى الوزارة بدعوة الجمعية العمومية وللوزارة في حال التأكد من مخالفة الشركة لهذا

laws in force, to invite the General Assembly to look into the unfair dealing or transaction, or involving a Conflict of Interest, and the General Assembly may assign the Board or anyone representing it to initiate a lawsuit before the competent court to claim for cancelation of the dealing or transaction and compel the Concerned Party to pay to the Company any profit or advantage realized by such Party in addition to compensating if it is established that the Company suffered damage.

النظـــام أو القـــوانين المعمـــول بهـــا، القيـــام بـــدعوة الجمعيـــة العموميـــة للنظـــر فـــي التعامـــل أو الصـــفقة غيـــر العادلـــة أو التـــي تنطـــوي علـــى تعـــارض مصـــالح ويجـــوز للجمعيـــة العموميـــة تكليـــف مجلـــس الإدارة أو مـــن يقـــوم مقامـــه برفـــع دعـــوى قضـــائية أمـــام المحكمـــة المختصـــة للمطالبـــة بإلغـــاء التعامـــل أو الصـــفقة وإلـــزام الطـــرف ذو العلاقـــة بـــأن يـــؤدى للشـــركة أي ربـــح أو منفعـــة تحققـــت لـــه فضـــلاً عـــن التعـــويض إذا ثبـــت إلحـــاق ضرر بالشركة.

Article (47)

المادّة (٤٧)

The decisions of the General Assembly issued in accordance with the provisions of the Companies Law and these Articles are binding to all Shareholders, including absent and dissident ones.

قـــرارات الجمعيّـــة العموميّـــة الصـــادرة طبقـــاً لأحكـــام قـــانون الشـــركات التجاريـــة وأحكـــام هـــذا النظـــام ملزمـــة لجميـــع المســـاهمين بمـــن فـــيهم الغـــائبون والمخـــالفون في الرأي.

Article (48)

المادّة (٤٨)

48.1 All rights pertaining to the Shares shall belong to the Shareholders, and particularly the right to receive the dividends available for distribution, the right to obtain a share in the Company's assets upon liquidation, the right to attend the General Assemblies, to participate in the deliberations and vote on the decisions, the right to dispose of the Shares, the right of access to the Company's financial statements and

٤٨-١ تثبـــت للمســـاهمين جميـــع الحقـــوق المتصـــلة بالســـهم، وعلـــى وجـــه الخصـــوص الحـــق فـــي الحصـــول علـــى نصـــيب مـــن الأربـــاح التـــي يتقـــرر توزيعهـــا، والحـــق فـــي الحصـــول علـــى نصـــيب مـــن موجـــودات الشـــركة عنـــد التصـــفية، وحـــق حضـــور الجمعيـــات العموميـــة، والمشـــاركة فـــي مـــداولاتها والتصـــويت علـــى قراراتهـــا، وحـــق التصـــرف فـــي الأســـهم، وحـــق الاطـــلاع علـــى التقـــارير

reports, as well as the right to request access to the Company's records and documents with the permission of the Board or General Assembly as stipulated in these Articles.

والقوائم المالية للشركة، كما يكون لهم طلب الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها بإذن من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية طبقاً لما ينص عليه هذا النظام.

48.2 The Company is required to lay down a clear policy on the allocation of the Company's dividends in such a manner as to realize the interests of the Shareholders and the Company. The Shareholders shall have access to this policy at the meeting of the General Assembly and it shall be referred to in the Board's report.

٤٨-٢ يتعين على الشركة وضع سياسة واضحة بشأن توزيع أرباح الشركة بما يحقق مصالح المساهمين والشركة، وينبغي إطلاع المساهمين على هذه السياسة في اجتماع الجمعية العمومية والإشارة إليها في تقرير مجلس الإدارة.

48.3 The Shareholders may freely sell and acquire Shares without any restrictions and the Company may not provide in the Articles that the sale and purchase of shares is prohibited during the meetings of the General Assemblies or entering into a transaction or dealing.

٤٨-٣ للمساهمين الحق في بيع وشراء الأسهم بحرية وبدون أية قيود ولا يجوز للشركة النص بالنظام الأساسي على حظر عمليات البيع والشراء على أسهمها أثناء انعقاد اجتماعات جمعياتها العمومية أو القيام بصفقة أو معاملة.

48.4 The Ministry may decide to cease on temporary basis the sale and purchase of the Company's Shares if it deems that such sale and purchase of Shares do not serve the public interest or constitute inequity or a breach to the rights of the Shareholders.

٤٨-٤ للوزارة اتخاذ قرار بوقف عمليات البيع والشراء مؤقتاً على أسهم الشركة إذا رأت أن عمليات البيع والشراء لتلك الأسهم لا يخدم المصلحة العامة أو يشكل غبناً أو إخلالاً بحقوق المساهمين.

48.5 In case of Board Members election, the Company shall invite the General Assembly, announce at the time of invitation that the door is open to run for the membership of the Board, and shall abide by the following:

٤٨-٥ يجب على الشركة في حال انتخاب أعضاء مجلس الادارة الاعلان عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الادارة مع دعوة الجمعية العمومية، والالتزام بما يلي:

a) the door to run for the membership of the Board shall remain open for fourteen days from the date of announcement and all candidate names shall be provided to the Ministry once the said door is closed;

(أ) أن يظل باب الترشح لعضوية مجلس الادارة مفتوحاً لمدة أربعة عشر يوماً من تاريخ الاعلان، وموافاة الوزارة بأسماء المرشحين بعد غلق باب الترشح؛

b) the names and particulars of the candidates shall be published on the notice board of the Company, and a brief profile of each candidate shall be provided to the Board before the vote takes place to give the Shareholders a clear idea about the candidates experience and qualifications.

(ب) نشر أسماء المرشحين وبياناتهم الخاصة بالترشح في لوحة الاعلانات الموجودة بالشركة، مع توفير نبذة تعريفية عن الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس الادارة قبل إجراء التصويت بما يعطي المساهمين فكرة واضحة عن خبرات ومؤهلات المرشحين.

48.6 All Shares in the Company shall rank pari passu and shall be subject to equal obligations. The Board may not decide to bring changes to the Shareholders' voting rights.

٦-٤٨ تكون لجميع أسهم الشركة حقوق متساوية وتخضع لالتزامات متساوية ولا يجوز لمجلس الإدارة أن يصدر قرارات من شأنها إحداث تغييرات بحقوق التصويت للمساهمين.

Article (49)

المادة (٤٩)

49.1 Should any Concerned Party have a dealing with the Company, Parent Company or any Subsidiary thereof, exceeding (10%) or more of the Company's assets value, according to the Company's last annual or interim financial statements, the said Party must forthwith disclose, pursuant to a letter addressed to the Board, the nature and conditions of the dealing, all substantial information on its shares or shareholding

١-٤٩ إذا كان لأحد الأطراف ذات العلاقة تعامل مع الشركة أو الشركة الأم أو أي من شركتها التابعة، وبلغت نسبة هذا التعامل (١٠%) أو أكثر من قيمة أصول الشركة - وفقاً لآخر بيانات مالية سنوية أو مرحلية للشركة، تعين على ذلك الطرف ذي العلاقة الإفصاح الفوري بموجب كتاب يوجه لمجلس الإدارة عن طبيعة التعامل وشروطه وجميع المعلومات الجوهرية عن

حصـــته أو مســـاهمته فـــي الشـــركتين طرفـــي الصـــفقة أو التعامـــل ومـــدى مصلحته أو منفعته.

In the two companies parties to the transaction or dealing and the extent of its interest or advantage.

٢-٤٩ يـــتم إدراج تفاصـــيل التعامـــل المشـــار إليـــه فـــي البنـــد (٤٩-١) مـــن هـــذه المـــادة وشـــروطه وتعـــارض المصـــالح المتعلـــق بـــالطرف ذي العلاقـــة فـــي البيانـــات الماليـــة المـــنوية التـــي تعـــرض علـــى الجمعيـــة العموميـــة وتنشـــر تلـــك البيانـــات وفـــق الضـــوابط التـــي تضـــعها الشـــركة وتوافـــق عليهـــا الوزارة.

49.2 All details and conditions of the dealing referred to in Clause (49.1) of these Articles, as well as any Conflict of Interest related to the Concerned Party, shall be included in the annual financial statements to be presented to the General Assembly and published pursuant to the rules set by the Company and approved by the Ministry.

٣-٤٩ إذا تخلـــف الطـــرف ذو العلاقـــة عـــن الإفصـــاح عـــن تعاملـــه الـــوارد فـــي البنـــد (٤٩-١) مـــن هـــذا النظـــام، جـــاز لمجلـــس الإدارة رفـــع دعـــوى قضـــائية علـــى عضـــو مجلـــس الإدارة أو الطـــرف ذي العلاقـــة أمـــام المحكمـــة المختصـــة بطلـــب إيقـــاف التعامـــل محـــل المخالفـــة وإلـــزام عضـــو مجلـــس الإدارة أو الطـــرف ذي العلاقـــة بـــأن يـــؤدى للشـــركة أي ربـــح أو منفعـــة تحققت له.

49.3 Should the Concerned Party fail to disclose its dealing as mentioned in Clause (49.1) of these Articles, the Board may file a lawsuit against the Board Member or Concerned Party before the competent court claiming the cancellation of the dealing subject of breach and compelling the Board or Concerned Party to pay to the Company any profits or benefit realized.

الباب السادس
في مدقق الحسابات
المادة (٥٠)

PART VI
AUDITOR
Article (50)

١-٥٠ يكـــــون للشـــــركة مـــــدقق حســـــابات أو أكثـــــر تعينـــــه وتحـــــدد أتعابـــــه الجمعيـــــة العموميـــــة بنـــــاءً علـــــى ترشـــــيح مـــــن مجلـــــس الإدارة، ويشـــــترط فـــــي مـــــدقق الحســـــابات أن يكـــــون مرخصـــــاً لـــــه بمزاولـــــة المهنـــــة وتـــــدقيق حســـــابات الشركات المساهمة.

50.1 The Board of Directors shall nominate an auditor to the Company who shall be appointed and whose fees are fixed according to the decision of the General Assembly of the Company, provided that such auditor(s) is/are authorized to practice the profession and audit the accounts of joint stock companies.

٥٠-٢ تعيّن الجمعيّة العموميّة للشركة في اجتماعها السنوي مدقق حسابات الشركة لمدّة سنة قابلة للتجديد كما تقوم بتحديد أتعابه ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة في هذا الشأن، على أن توضح أتعابه في حسابات الشركة. وعلى مدقق الحسابات مراقبة حسابات الشركة عن السنة الماليّة التي عيّن لها، على ألا يتم إعادة تعيين مدقق حسابات واحد أكثر من (٣) ثلاث سنوات ميلادية متتالية.

50.2 The General Assembly shall appoint during its annual meeting an auditor for one renewable year and shall fix his fees. The Board may not be delegated in this respect and the auditor's fees shall be mentioned in the Company's accounts. The auditor is required to control the accounts of the Company for the financial year he was appointed for, provided that the same auditor is not re-appointed for more than three (3) consecutive calendar years.

٥٠-٣ يجب أن يكون مدقق الحسابات الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس الإدارة ولا يجوز له أن يكون شريكاً أو وكيلاً لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو قريباً له حتى الدرجة الرابعة وعلى الشركة أن تتخذ خطوات معقولة للتأكد من استقلالية مدقق الحسابات الخارجي وأن كافة الأعمال التي يقوم بها خالية من تضارب المصالح.

50.3 The external auditor must be independent from the Company and the Board, and it may not a partner or proxy for any of the Company's Founders or Board Members or a relative thereto up to the fourth degree. The Company must take reasonable measures to ensure that the external auditor is independent and that all work conducted by the auditor is free of Conflict of Interest.

المادّة (٥١)

تكون لمدقق الحسابات الصلاحيات وعليه الالتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وله بوجه خاص الحق في الإطلاع في كل وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وغير ذلك من وثائق وله أن يطلب الإيضاحات التي يراها لازمة لأداء مهمته وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة فإذا لم يقم مجلس الإدارة بتمكين المدقق من أداء مهمته

Article (51)

The auditor has the same powers and is bound by the same liabilities as those stipulated in the Companies Law. The auditor may particularly peruse at any time all the Company's books, registers and documents, as well as any other deeds. The auditor may furthermore request any clarifications it may deem required for the performance of its duties, audit the Company's assets and liabilities, and if being prevented from doing so, the auditor shall record this in writing in a report to be submitted to the Board. If the Board does not enable the auditor to perform its duties,

the auditor is required to send a copy of its report to the Ministry, and to the Competent Authority, and present it as well to the General Assembly.

وجب على المدقق أن يرسل صورة من التقرير إلى الوزارة والسلطة المختصة وأن يعرضه على الجمعيّة العموميّة.

Article (52)

المادّة (٥٢)

52.1 The auditor shall submit to the General Assembly a report including the data stipulated in Article (250) of the Companies Law. The auditor is required to attend the General Assembly's meetings, express its opinion therein concerning all matters related to its work, and especially concerning the Company's balance sheet.

١-٥٢ يقدم مدقق الحسابات إلى الجمعيّة العموميّة تقريراً يشتمل على البيانات المنصوص عليها في المادّة (٢٥٠) من قانون الشركات التجارية، وعليه أن يحضر اجتماع الجمعيّة العموميّة وأن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص في ميزانية الشركة.

52.2 The auditor is responsible for the accuracy of the data included in its report in its capacity as agent for all the Shareholders. Each Shareholder may, during the General Assembly's meeting, discuss the auditor's report and request any clarifications related to the content of the said report.

٢-٥٢ يكون مدقق الحسابات مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم في أثناء عقد الجمعيّة العموميّة أن يناقش تقرير المدقق وأن يستوضحه عما ورد فيه.

52.3 The auditor shall receive all notices and other correspondence related to any General Assembly which each Shareholder is entitled to receive.

٣-٥٢ يحق لمدقق الحسابات استلام كافة الاشعارات والمراسلات الأخرى المتعلقة بأي جمعيّة عموميّة التي يحق لكل مساهم استلامها.

PART VII
COMPANY'S FINANCE

الباب السابع
ماليّة الشركة

Article (53)

المادّة (٥٣)

53.1 The Board must keep regular account books in order to reflect an accurate and fair image of the Company's business situation and explain its dealings. The

١-٥٣ على مجلس الإدارة أن يحتفظ بدفاتر حسابات منتظمة حسب الأصول لإعطاء صورة صحيحة وعادلة عن وضع أعمال الشركة ولتفسير تعاملاتها

said books shall be kept according to the internationally recognized and applicable accounting principles, and the Shareholders may only peruse the said books pursuant to an authorization issued by the Board for that purpose.

وتحفظ هذه الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة دولياً، ولا يحق لأيّ مساهم في الشركة فحص دفاتر الحسابات تلك إلا بموجب تفويض بهذا المعنى صادر عن مجلس الإدارة.

53.2 The Company's financial year starts on January first, and ends on December thirty first of each year with the exception of the first financial year of the Company which started from the date of its entry into the Commercial Register and ended on 31st December 2005.

٥٣-٢ تبدأ السنة الماليّة للشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر من كل سنة باستثناء السنة المالية الأولى للشركة التي بدأت من تاريخ قيدها في السجل التجاري وانتهت في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

Article (54)

المادّة (٥٤)

The Board shall prepare for each financial year at least one month prior to the annual meeting of the Company's General Assembly, the balance sheet and profit and loss account. The Board is also required to prepare a report on the Company's activity throughout the financial year, its financial position by the end of the same year, and the method proposed for the distribution of the net profits. Copy of the balance sheet, profit and loss account, auditor's report on both of them and also the Board's report shall be sent to the Ministry, along with the agenda of the annual General Assembly for approval to have the invitation published in dailies fifteen days prior to the meeting.

على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة ماليّة قبل الاجتماع السنوي للجمعيّة العموميّة بشهر على الأقل ميزانية الشركة مدققة وحساب الأرباح والخسائر، وعلى مجلس الإدارة أيضاً أن يعد تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة الماليّة وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية. وترسل صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات عليهما وتقرير مجلس الإدارة إلى الوزارة مرفقة مع جدول أعمال الجمعية العمومية السنوية للموافقة على نشر الدعوة في الصحف اليومية قبل موعد عقدها بخمسة عشر يوماً.

Article (55)

المادّة (٥٥)

A percentage to be fixed by the Board shall be deducted from the gross annual profits in order to amortize the Company's assets, or compensate

لمجلس الإدارة أن يقتطع من الأرباح السنوية غير الصافية نسبة يحددها لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض

for their devaluation. Such funds shall be disposed of pursuant to a decision of the Board and may not be distributed to the Shareholders.

عـن نـزول قيمتهـا، ويـتم التصـرف فـي هـذه الأمـوال بنـاء علـى قـرار مـن مجلـس الإدارة ولا يجوز توزيعها على المساهمين.

Article (56)

المادّة (٥٦)

The Company's annual net profits shall, after deduction of all overheads and other costs, be distributed as follows:

تـوزع الأربـاح السـنوية الصـافية للشـركة بعد خصـم جميع المصـروفات العموميّة والتكاليف الأخرى كما يلي:

56.1 (10%) ten percent of the net profits shall be set aside to constitute a legal reserve account, and this deduction shall cease when the total reserve amount reaches at least (50%) fifty percent of the Company's paid capital. However, if the legal reserve drops below that percentage, the deduction shall be resumed.

٥٦-١ تقتطـع نسـبة (١٠%) عشـرة فـي المائـة مـن الأربـاح الصـافية تخصـص لحسـاب الاحتيـاطي القـانوني ويقـف هـذا الاقتطـاع متـى بلـغ مجمـوع هـذا الاحتيـاطي قـدراً يـوازي (٥٠%) خمسـين فـي المائـة مـن رأس مـال الشـركة المـدفوع وإذا نقـص الاحتيـاطي عـن هـذا الحـدّ وجبت العودة إلى الاقتطاع.

56.2 The General Assembly may, at the proposal of the Board, set aside another (10%) ten percent at the most to constitute a statutory reserve account, and this deduction may cease pursuant to a decision of the General Assembly at the proposal of the Board. The statutory reserve may be used for the purposes decided by the General Assembly at the proposal of the Board.

٥٦-٢ يجـوز للجمعيّـة العموميّـة بنـاء علـى اقتـراح مجلس الإدارة اقتطـاع مـا لا يزيـد علـى نسـبة (١٠%) عشـرة فـي المائـة أخـرى تخصـص لتكـوين احتيـاطي نظـامي. ويجـوز وقـف هـذا الاقتطـاع بقرار مـن الجمعيّـة العموميّـة بنـاء علـى اقتـراح مـن مجلس الإدارة. ويسـتخدم هـذا الاحتيـاطي فـي الأغـراض التـي تقررهـا الجمعيّـة العموميّـة بنـاء علـى اقتـراح مـن مجلس الإدارة.

56.3 A certain amount shall be allocated for distribution to the Shareholders as a first dividend fixed by the General Assembly at the proposal of the Board provided the total amount is not less than (5%)FIVE percent of the net profits, however, if the net profits in any given year and for any

٥٦-٣ يخصـص مبلـغ للتوزيـع علـى المسـاهمين كحصـة أولـى مـن الأربـاح تحـدده الجمعيـة العموميـة بنـاءً علـى اقتـراح مجلـس الإدارة، شـريطة ألا يقـل اجمـالي المبلـغ عـن (٥%) خمسـة فـي المائـة مـن الأربـاح الصـافية وإذا لـم تـتمكن الشـركة فـي أي سـنة ولأي سـبب كـان مـن

reason do not allow the distribution of (5%) five percent of the net profits to the shareholders, this percentage shall fall due and be distributed from the cash reserves available for distribution to the shareholders in the following years.

تخصيص (٥%) خمسة في المائة من الأرباح الصافية للتوزيع على المساهمين، فإن هذه النسبة سوف تستحق وتوزع من الاحتياطات النقدية المتوفرة للتوزيع على المساهمين في السنوات القادمة.

56.4 The balance of the net profits or part thereof shall be thereafter distributed to the Shareholders as additional dividends, or shall be carried forward to the next year, or allocated to constitute extraordinary statutory reserve as may be decided by the Board.

٥٦-٤ يوزع الباقي من صافي الأرباح أو جزء منها بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية على الأرباح أو يرحل إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء احتياطي نظامي غير عادي، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.

56.5 A maximum percentage of (10%) ten percent of the remaining net profits of the ending financial year, after deducting all amortizations and reserves, is allocated as remuneration to the Board Members, and the General Assembly shall decide the value of such remuneration on annual basis. Any penalties imposed by the Ministry or Competent Authority on the Company due to acts undertaken by the Board in violation of the Companies Law or these Articles during the ending financial year, shall be deducted from the said remuneration. The General Assembly may decide not to deduct all or part of such penalties if it finds out that they are not attributable to the negligence or mistake by the Board.

٥٦-٥ تخصص نسبة لا تزيد على (١٠%) من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الاستهلاكات والاحتياطيات كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وتحدد الجمعية العمومية قيمتها كل سنة مالية، وتخصم من تلك المكافأة الغرامات التي تكون قد وُقعت على الشركة من الوزارة أو السلطة المختصة بسبب مخالفات مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية أو لهذا النظام خلال السنة المالية المنتهية، وللجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات أو بعضها إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة.

Article (57)

المادة (٥٧)

The legal reserve may not be distributed to the Shareholders, but any part thereof exceeding half

لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين وإنما يجوز استعمال ما زاد منه

of the Company's paid up capital may be used for the distribution of dividends to the Shareholders during the years when the profits do not permit the distribution of dividends. The legal reserve may not be used for any purposes other than those determined by the General Assembly.

على نصف رأس المال المدفوع لتأمين توزيع أرباح في السنوات التي لا تسمح فيه الأرباح بتوزيع أرباح على المساهمين، كما لا يجوز استخدام الاحتياطي النظامي في غير الأغراض المخصص لها إلا بقرار من الجمعيّة العموميّة.

Article (58)

المادّة (٥٨)

Without prejudice to the provisions of Article (241) of the Companies Law, the dividends shall be paid to the Shareholders at the place and time fixed by the Board and approved by the General Assembly.

مع عدم الإخلال بأحكام المادّة (٢٤١) من قانون الشركات التجارية تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة وتقرها الجمعيّة العموميّة.

PART VIII
DISPUTES
Article (59)

الباب الثامن
المنازعات
المادّة (٥٩)

59.1 No decision issued by the General Assembly may result in extinguishing any civil liability action against the Board Members. In the event where the act giving rise to liability has been referred to the General Assembly through a report of the Board, or the auditor, and has been ratified by the General Assembly, the liability action shall abate after the lapse of one year from the date of the General Assembly.

٥٩-١ لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعيّة العموميّة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة، وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعيّة العموميّة بتقرير من مجلس الإدارة أو مدقق الحسابات وصادقت عليه فإن دعوى المسؤولية تسقط بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعيّة.

59.2 Nevertheless, if the act attributed to the Board Members is a crime, the liability action shall only abate if the public action is extinguished.

٥٩-٢ مع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.

Article (60)

المادّة (٦٠)

60.1 The Company shall be, within the limits of its assets, responsible for keeping any Board Member and any Manager of the Company indemnified from and against any liability he/she may incur (except for criminal liability) as a result of carrying out his/her duties or related thereto, provided that such person has acted in good faith reasonably believing that his/her act was in favor of or at least was not contradictory to the interests of the Company. However, such person shall not be entitled to compensation for any claim or matter when his/her liability towards the Company has been established pursuant to a judgment issued by a competent court.

٦٠-١ تكون الشركة في حدود موجوداتها مسؤولة عن تعويض أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، وأي مدير في الشركة عن أيّ مسؤولية يتحملها (باستثناء المسؤولية الجنائية) نتيجة للقيام بواجباته أو متصلة بذلك أو لها علاقة به، شريطة أن يكون ذلك الشخص قد قام بذلك بحسن نية ونتيجة لاعتقاده المعقول أن ما قام به إنما هو لصالح أو على الأقل لا يتعارض مع مصالح الشركة. مع مراعاة أن ذلك الشخص لا يستحق أي تعويض بخصوص أي مطالبة أو مسألة ثبتت مسؤوليته عنها تجاه الشركة بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة.

60.2 The Company shall pay and be liable to reimburse all expenses, fees and charges incurred by such person in relation to any claim, action or judicial proceedings or otherwise, whenever it is established such person was bound to incur the same and is entitled to such reimbursement pursuant to the foregoing (including without limitation the expenses or fees resulting from criminal lawsuits in which he/she is declared not guilty or charges have been dropped).

٦٠-٢ تقوم الشركة بدفع وتكون مسؤولة عن تعويض كافة المصاريف والأتعاب والتكاليف التي يتكبدها ذلك الشخص والمتعلقة بأي مطالبة أو دعوى أو إجراءات قضائية أو خلاف ذلك، والتي تأكد التزامه بها ويستحق تعويضاً عنها طبقاً لما تقدم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك الناشئة عن الدعاوى الجنائية التي تنتهي ببراءته منها أو إسقاط التهمة عنه).

PART IX
COMPANY'S DISSOLUTION AND LIQUIDATION

Article (61)

The Company is to be dissolved for any of the following reasons:

61.1 expiry of the term fixed for the Company unless such term is renewed as per the provisions of these Articles;

61.2 exhaustion of the objects for which the Company was established;

61.3 the General Assembly issues a decision terminating the Company's term; or

61.4 the Company is merged with another company.

Article (62)

If the Company's losses reach at least half the capital, the Board is required to convene the General Assembly to decide by Special Resolution whether to dissolve the Company prematurely or to continue with the Company's activity.

Article (63)

Upon expiry of the Company's term or in case of its dissolution prior to its term, the General Assembly shall, at the request of the Board, fix the liquidation method, appoint one or more liquidator(s), and fix his power (their powers). The authority of the Board ends upon appointment of

الباب العاشر
في حل الشركة وتصفيتها

المادّة (٦١)

تحل الشركة لأحد الأسباب الآتية:

١-٦١ انتهاء المدة المحددة للشركة ما لم تجدد وفقاً للقواعد الواردة بهذا النظام.

٢-٦١ انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله.

٣-٦١ صدور قرار خاص من الجمعيّة العموميّة بإنهاء مدة الشركة.

٤-٦١ اندماج الشركة في شركة أخرى.

المادّة (٦٢)

إذا بلغت خسائر الشركة على الأقل نصف رأس المال وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعيّة العموميّة لاتخاذ قرار خاص بحل الشركة قبل الأجل المحدد لها أو استمرارها في ممارسة نشاطها.

المادّة (٦٣)

عند انتهاء مدة الشركة أو حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعيّة العموميّة بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد صلاحياتهم وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين. أما

سلطة الجمعيّة العموميّة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين.

the liquidators; but the authority of the General Assembly remains valid throughout the liquidation period and until full discharge of the liquidators.

المادّة (٦٤)
المسؤولية المجتمعية للشركة

يجوز للشركة تقديم مساهمات طوعية في أغراض خدمة المجتمع، ويجب ألا تزيد على (٢%) من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك المساهمة الطوعية، ويتعين مراعاة أن يذكر بشكل واضح الجهة أو الجهات المستفيدة من هذه المساهمات الطوعية في تقرير مدقق الحسابات وميزانية الشركة وأن هذه المساهمات الطوعية تمت لأغراض خدمة المجتمع.

Article (64)
Corporate Social Responsibility

The Company may make voluntary contributions for social service purposes not exceeding (2%) of the Company's average net profits during the two financial years prior to the year it makes the voluntary contribution. It is necessary to clearly state the beneficiary(ies) of such contributions in the auditor's report and Company's balance sheet and that such contributions were made for community service purposes.

الباب الحادي عشر
أحكام ختامية
المادّة (٦٥)

تطبق أحكام قانون الشركات التجارية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام.

PART XI
FINAL PROVISIONS
Article (65)

The provisions of the Companies Law shall apply to any matter regarding which there is no specific provision in these Articles.

المادّة (٦٦)

يودع هذا النظام ويُنشر طبقاً للقانون.

Article (66)

These Articles shall be deposited and published in accordance with the law.